أمال اقتصادية عريضة على «حكومة مدبولى الجديدة»

«سوق المال» يدرج 10 طلبات للتداول بجلسة الوزراء الجدد

9 ملفات تطلب «الدعم» من وزير التموين الجديد

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الخامسة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٢٨
الأحد
٧يوليو ٢٠٢٤
١محرم ١٤٤٦
الثمن ٣جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

اعتدال مناخ الاستثمار فى مصر مع «الربيع الأخضر»

البورصة جاهزة لاستقبال برنامج الطروحات

«الشريحة الثالثة» من صندوق النقد مرهونة بـ«المرونة»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت -عبد الصبور حسن
عصام حسنى
هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

بصفقات ضخمة خلال المؤتمر الأوروبى..

اعتدال مناخ الاستثمار فى مصر مع «الربيع الأخضر»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

خلال ٢٤ ساعة، وقّعت مصر صفقات ضخمة فى مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بتكلفة استثمارية تجاوزت ٦٦ مليار دولار، وذلك على هامش فعاليات مؤتمر الاستثمار المصرى الأوروبي، الذى احتضنته مصر الأسبوع الماضي.

مساء السبت الماضي، وقعت الحكومة ثلاث اتفاقيات فى مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، تجاوزت قيمتها الاستثمارية المجتمعة حاجز ٣١ مليار يورو (٣٣,٢ مليار دولار)، ثم وقعت أربع اتفاقيات أخرى فى مساء اليوم التالي، بتكلفة تجاوزت ٣٣ مليار دولار، مع مطورين أوروبيين.

وأعلن مجلس الوزراء أن مصر وقعت أول عقد ملزم لشراء الأمونيا الخضراء، بين شركة «سكاتك» النرويجية، العاملة فى مصر، وشركة «فيرتيجلوب»، لمدة ٢٠ عاماً.

كما وقعت الدولة عقدا ثانيا مع شركة «يارا كلين أمونيا» النرويجية لشراء الأمونيا الخضراء، لمدة ٢٠عاماً، من مشروع دمياط للأمونيا، الذى ستنفذه الشركة باستثمارات تبلغ ٩٠٠ مليون دولار فى ميناء دمياط، بالتعاون مع شركة «موبكو»، والشركة القابضة للبتروكيماويات.

وتستهدف مصر أن يتروح إنتاجها من الأمونيا الخضراء بين ٢,٥ و ٤,٥ مليون طن، بحسب تصريحات للرئيس التنفيذى لصندوق مصر السيادي، أيمن سليمان.

والأمونيا الخضراء تنتج عن طريق تفاعل الهيدروجين والنيتروجين معًا عند درجات حرارة مرتفعة وضغط عالٍ، ويمكن أن يوفر إنتاجها المزيد من الخياراتً فى الوصول إلى الحياد الكربونى بحلول عام ٢٠٥٠.

وتعد هذه الاستثمارات، الأكبر من نوعها عالميًا، خلال العام الجارى ٢٠٢٤، فى وقتٍ جاءت فيه مصر فى المركز الأول عربيا فى تنفيذ هذه المشروعات حتى نهاية مارس الماضي، إذ تصدرت القائمة بـ٣٢ مشروعا للهيدروجين الأخضر، وفقا لوزارة المالية.

كما تعد مصر من الدول الإفريقية الرائدة فى مشروعات الهيدروجين الأخضر خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣، باستثمارات بلغت ٢١٥,٥ مليار دولار، وفقا لمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء.

وتسعى الدولة إلى أن تكون مصدراً أساسياً للطاقة الخضراء لأوروبا، سواء كان ذلك من خلال الطاقات المتجددة أو الهيدروجين الأخضر أو الأمونيا الخضراء، بحسب رئيس الوزراء، الذى كان من بين الاتفاقيات التى شهد توقيعها، اتفاقية لإنشاء مركز دولى للهيدروجين الأخضر، بين جامعة النيل ومنظمة الهيدروجين الأخضر GH٢.

وكان أداء مصر خلال السنوات العشر الأخيرة فى اجتذاب الاقتصاد الأخضر أفضل من نظيراتها فى المنطقة، بشهادة نائب رئيس البنك الدولى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عثمان ديون، الذى أكد أن "مصر لديها إمكانيات كبيرة، ويمكن أن تبنى على طموحاتها فى تنمية الاقتصاد الأخضر".

واتفق معه نائب الرئيس التنفيذى لمفوضية الاتحاد الأوروبى فالديس دومبروفسكيس، الذى قال إن مصر لديها الكثير من المزايا فى مجال التحول الأخضر، حيث توجد الكثير من المشروعات الخاصة بالطاقة المتجددة فى مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتصدير الهيدروجين إلى الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت جيلسومينا فيجليوتى نائبة رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، أن البنك مهتم بشكل خاص بقطاع الهيدروجين الأخضر فى مصر، وأنه تم إجراء العديد من المناقشات مع مطورى المشروعات فى هذا المجال، مشيرة إلى أن البنك وقع على مذكرات تفاهم إطارية للتعاون مع عدد من الشركات فى هذا الإطار.

وتتوقع مصر أن يصل إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى مشروعات الهيدروجين الأخضر إلى نحو ٨١,٦ مليارات دولار بحلول ٢٠٣٥، كما تخطط للوصول بمساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة إلى ٤٢٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء بحلول ٢٠٣٥.

ومن أجل ذلك، استثمرت فى تهيئة المناخ الداعم لتعزيز الاقتصاد الأخضر والسياسات المحفزة له؛ من خلال ربطه بالعملية الحقيقية للتنمية الاقتصادية، وعدم الانعزال عن المسارات الاجتماعية والاقتصادية، وفقا لوزيرة البيئة ياسمين فؤاد، التى تؤكد أن مصر بها فرص واعدة لاستثمارات القطاع الخاص فى الانتقال الأخضر العادل بقيمة مليارى دولار.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير خلال مؤتمر الاستثمار الأوروبي، الأسبوع الماضي، إن شركات أوروبية ستوقع صفقات استثمار مع مصر من المحتمل أن تتجاوز قيمتها ٤٠ مليون يورو (٤٢,٨٥ مليار دولار)، كما أعلنت عن ٢٠ اتفاقا أو مذكرة تفاهم مع مصر عقب حزمة تمويل من الاتحاد الأوروبى بقيمة ٧,٤ مليار يورو كان الاتفاق عليها فى مارس الماضى من أجل الترفيع فى العلاقات مع القاهرة.

وتسعى مصر الى تعزيز قدراتها فى مجال استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وخفض الانبعاثات الكربونية من خلال تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، حسب تصريحات محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة على هامش التوقيع.

ارتفاع أسعاره لمستويات غير مسبوقة..

الأُرز عطشانة للأسمدة

تقرير- ياسمين عبد الفتاح:

ارتفعت أسعار الأسمدة فى السوق الحرة، ليصل سعر الطن إلى ٢٠ ألف جنيه، مقارنة بسعره الشهر السابق ١٣ ألف جنيه؛ مما خلق أزمة كبرى فى الإنتاج، فى الوقت نفسه الذى زاد الطلب على المحاصيل الصيفية، فأصبح السوق غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين.

وتبحث «البورصجية» فى هذا التقرير أسباب مشكلة أسعار الأسمدة، وكيفية علاجها:

أكد الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق، أن نقص الغاز الطبيعى بمصر أثر على إنتاج المصانع بشكل كبير، حيث أصبحوا غير قادرين على تغطية احتياجات السوق؛ مما أدى إلى توقف جزئى للامدادات.

وقال «فاروق» إن مصر فى الوقت الراهن تسعى لشراء ١٧ شحنة من الغاز الطبيعى المسال؛ لتشغيل المصانع المتوقفة وزيادة الكميات الموردة إلى محطات الكهرباء؛ لتلبية احتياجات المواطنين، لافتًا أن ذلك يعتبر تكلفة عالية للغاية على الدولة فى مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه.

وأشار فاروق، أن السبب الرئيسى لارتفاع الأسمدة خاصة اليوريا والأمونيا هو نقص الغاز؛ مما أدى إلى تقليص استخدام المزارعين للأسمدة بسبب صعوبة تحمل تكاليفها وعدم توافرها بالأسواق.

وأضاف الخبير الاقتصادي، أن أزمة الإنتاج الأوروبى والعقوبات المفروضة على دولتى روسيا وبيلاروسا اللتان تعتبران أكبر دولتين فى إنتاج وتصدير الأسمدة فى العالم سبب فى تقليص إنتاج المصانع.

وقال إن الصين وضعت قيود تصديرية للأسمدة للحفاظ على توافرها فى أسواقها المحلية، فخفضت صادراتها من ثنائى الأمونيوم بنسبة ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية، ومن اليوريا بنسبة ٦٠٪، فكل هذه العوامل تسببت فى ارتفاع أسعار الأسمدة بمصر .

ويقول سعيد المعداوى مسؤول بوزارة البترول: إنه تم التنسيق بين وزارة البترول وشركات الأسمدة التى توقفت عن العمل لإمدادهم بالكميات المناسبة من الغاز لاستئناف العمل .

وأضاف المعداوي: إن الوزارة اتخذت فى الوقت الراهن قرارات عديدة لإنهاء الأزمة، وبالفعل عادت أغلب المصانع للتشغيل.

وقال المعداوي: إن بعض المصانع قامت بإحلال الغاز الطبيعى بالهيدروجين لتجنب حدوث أى أزمة فى التصنيع مثل شركة أبوقير، وتوقع المعداوى حدوث انفراجة قريبة بعد تحويل المصانع إلى استخدام بدائل الغاز الطبيعى .

من جهته، يقول هيثم زاد نائب رئيس اللجنة النقابية بشركة أنابيب البترول، إن استمرار الموجه الحارة بشكل يزيد عن المعدلات الطبيعية المتوقعة سبب أزمة كبيرة فى زيادة استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى توقف بعض مصادر الإمدادات الغاز الإقليمي، مؤكدًا أن هذه العوامل أثرت بشكل سلبى على إنتاج المصانع، بالإضافة إلى زيادة سعر اليوريا إلى ١٤ ألف جنيه وسعر النترات بأكثر من ١٣ ألف جنيه.

وأشار أن حجم الاستهلاك المحلى للأسمدة بلغ حوالى ٨ ملايين طن، والإنتاج ١٢ مليون طن سنويًا فقط، بحسب النسبة المخصصة من المجلس التصديرى للصناعات الكيماوية والأسمدة، ولفت لى أنه يوجد بعض الشركات تتجه إلى زيادة الحصة التصديرية على حساب السوق المحلي؛ مما خلق أزمة نقص المعروض. ويرى زاد أن الحل الأمثل هو الإحلال الكلى أو الجزئى لاستخدام الطاقة البديلة .

من ناحيته، يقول المهندس مصطفى حسين بهيئة التنمية الزراعية، إن استمرار توجه المصانع لتصدير المنتجات خلق أزمة قلة المعروض، حيث تجاوزت سعر شيكارة الأسمدة فى السوق الحر الـ ١٠٠٠ جنيه، مقابل ٢٥٠ جنيه السعر الرسمى لها، ورغم ذلك تقوم وزارة الزراعة بتوزيع الأسمدة على الجمعيات الزراعية بالمحافظات من المخزون الموجود لديها .

وأكد حسين، أن التوجه إلى التصدير أثر على حصة المنتج المحلى وارتفاع سعره، وبالتالى أثر على إنتاجية المحاصيل الصيفية المزروعة، وأبرزها الذرة الذى انخفض إنتاجه بنسبة ٢٥٪؛ لذلك لابد من تدخل الدولة لإحكام النسبة التصديرية، و وضع عقوبات على مخالفتها حتى لا يتجه الفلاح إلى زراعة المحاصيل المستهلكة التى تحتاج إلى كمية مياه كبيرة.

قرار الغلق «دواء مر» لفترة استثنائية..

«المحلات التجارية» تسدد فاتورة «أزمة الطاقة»

كتبت: سها يحيى

مع بداية شهر يوليو، بدأ تطبيق المواعيد الجديدة لغلق المحلات فى كل المحافظات، التى أعلن عنها الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، لترشيد استهلاك الكهرباء وتوفير الطاقة، وذلك خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٢٤ حتى ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤.

وتكون مواعيد فتح المحال التجارية يوميًا من الساعة السابعة صباحًا على أن يتم الغلق فى تمام الساعة العاشرة مساءً، ويتم زيادة التوقيت يومى الخميس والجمعة وفى أيام الإجازات والأعياد الرسمية لتغلق الساعة الحادية عشر مساءً، أما مواعيد فتح المولات التجارية يوميًا فتكون من الساعة العاشرة صباحًا وتغلق الساعة الثانية عشر منتصف الليل، على أن يتم زيادة التوقيت يومى الخميس والجمعة وفى أيام الإجازات والأعياد الرسمية لتغلق الساعة الواحدة صباحًا.

وتكون مواعيد فتح المطاعم والكافيهات والبازارات يوميًا من الساعة السادسة صباحًا، على أن يتم الغلق فى تمام الساعة الثانية عشر منتصف الليل مع استمرار خدمات التيك أواى و توصيل الطلبات للمنازل على مدار ٢٤ ساعة بالنسبة للمطاعم والكافيهات.

واستثنى القرار محال البقالة والسوبر ماركت والمخازن والأفران، مع مراعاة الأنشطة الليلية لبعض المحال مثل محال بيع الفواكه والخضروات ومحلات الدواجن وأسواق الجملة والصيدليات، مع تطبيق عقوبات للمحال المخالفة حيث يتم إنذار المسؤول كتابة، وإذا انقضت مدة ١٥ يومًا دون تلافى أسباب المخالفة، يصدر المركز المختص قرارًا بالغلق لمدة لا تقل عن شهر، ولا يُسمح للمحل المخالف بمزاولة النشاط مرة أخرى إلا بصدور قرار من مركز التخصيص بالفتح مرة أخرى.

ومنذ بدء تنفيذ قرار الحكومة بغلق المحال فى العاشرة مساءً، بدأت التساؤلات تزداد بشأن تأثير القرار على أصحاب المحال والاقتصاد فى مصر.

من ناحيته، قال بلال شعيب، الخبير الاقتصادي، إن القرار فى صالح الاقتصاد لأن البلد تعانى من أزمة طاقة كبيرة، لافتًا أنه لا توجد دولة فى العالم تعمل فيها المحال من الثامنة صباحًا حتى الثانية عشر ليلًا.

وتابع «شعيب»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، «محتاجين الناس تهدى وتنام وتعيش حياة اجتماعية عادية، لأن الناس لما بتلاقى المحلات شغالة لحد ١٢ بتروح تشتري، وبالتالى مبيكونش للعامل اللى بيشتغل من ٨ الصبح لـ١٢ بالليل حق يرتاح».

وأوضح، أن عمل المحال لأوقات متأخرة يؤدى إلى الازدحام المروري، والضغط بشكل كبير على شبكات الصرف الصحى والمياه والكهرباء، خاصة أن هذه المحال تستخدم التكييفات بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وبالتالى فإن هذا القرار يعمل على تنظيم السوق من خلال تنظيم عمية الشراء وتحديد وقت فتح وغلق المحال لتخفيف الضغط على الشبكات.

وأشار إلى أن هذا القرار خطوة مبدئية ولابد أن يتبعه عدة خطوات أخرى مثل: إلغاء حفلات افتتاح المحلات التى تستهلك حجم كبير من الكهرباء فى وقت تعانى فيه الدولة من أزمة فى الطاقة، ودمج السوق غير الرسمى بالسوق الرسمي، وتقديم سارقى الكهرباء من الكابلات الرئيسية لمحاكمة عادلة وفرض رسوم عليهم، ومنع سرقة الكهرباء.

واستكمل أن أزمة الكهرباء تحتاج تنظيم لإتاحة الطاقة للمصانع لكى تعمل وتوفر السلع، ومع توافر السلع فى الأسواق تنخفض الأسعار، بدلًا من ضياع هذه الطاقة هباءً عند عمل المحال والمولات حتى الساعة الواحدة والثانية صباحًا، مؤكدًا أن قرار غلق المحال فى العاشرة مساءً قد يكون دواء مُر، ولكنه سيعالج الاقتصاد ويجعله ينتعش، وسينظم وقت الشراء.

وأوضح هانى توفيق، الخبير الاقتصادي، أن قرار غلق المحال فى العاشرة مساءً له تأثير سلبى على الاقتصاد وأصحاب المحال، متابعًا: «لكن مجبر أخاك لا بطل، هو مهم لتوفير الكهرباء والغاز لمصانع الأسمدة اللى عاوزه إنتاج للزراعة».

وأضاف توفيق، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن رغم الأثر السلبى لهذا القرار على أصحاب المحال والمطاعم والكافيهات إلا أنه له أثر إيجابى على المستوى القومي؛ لأنه يوفر الطاقة لوحدات ومنشآت إنتاجية، وبالتالى فإن أثره السلبى يكون فردى ولكن على المستوى القومى إيجابي.

ولفت إلى أن معظم دول العالم يُطبق بها مواعيد لغلق الأماكن العامة، وبالتالى فإن هذا القرار ليس بجديد، متابعًا: «اللى عاوز يأكل ينزل على الساعة ٨ مش ١٢، لازم نغير ثقافتنا مع تغير الظروف، لأن الأيام الجاية كلها صعبة ومحتاجة الناس تتأقلم على أكتر من حاجة».

وقال على الإدريسي، الخبير الاقتصادي: إن هذا القرار يتم تطبيقه فى فترة استثنائية لمواجهة أزمة الطاقة، مؤكدًا أن هذا القرار يؤثر سلبًا على المبيعات والأرباح للمحلات التجارية، خاصة خلال الموسم الصيفي.

وأوضح «الإدريسي»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن هذا القرار يؤثر سلبًا أيضًا على قطاع السياحة، مضيفًا: «ولكن الحكومة وعدت بحل الأمر سريعًا، وهذا ما ننتظره».

التضخم والسيطرة على الأسواق وملف الديون أبرز التحديات..

آمال اقتصادية عريضة على «حكومة مدبولى الجديدة»

كتب – رأفت كمال:

أدت الحكومة الجديدة التى شكلها الدكتور مصطفى مدبولى اليمين الدستورية أمام الرئيس عبد الفتاح السيسى يوم الأربعاء الماضي، حيث ضمت وجوهًا جديدة خصوصًا فى المجموعة الاقتصادية وشهدت دمج عدد من الوزارات منها الصناعة مع النقل تحت رئاسة كامل الوزير والتجارة الخارجية مع الاستثمار واختيار حسن الخطيب لتولى مسؤوليتها ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التى تم دمجها مع وزارة التعاون الدولى تحت رئاسة رانيا المشاط كما تم تصعيد أحمد كجوك ليصبح وزيرًا للمالية بدلًا من محمد معيط وزير المالية السابق فيما انتقل محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام إلى رئاسة وزارة الكهرباء.

وشملت قائمة وزراء حكومة الدكتور مصطفى مدبولى الجديدة الفريق كامل الوزير نائب رئيس الوزراء لشئون الصناعة ووزيرًا للنقل وخالد عبد الغفار نائب رئيس الوزراء لشئون التنمية البشرية ووزير الصحة والسكان وحسن الخطيب وزيرًا للاستثمار والتجارة الخارجية وأحمد كوجك وزيرًا للمالية وشريف عطية وزيرًا للسياحة والآثار ومحمد شيمى وزيرًا لقطاع الأعمال ورانيا المشاط وزيرًا للتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون ومايا مرسى وزيرًا للتضامن الاجتماعى وأحمد هنو وزيرًا للثقافة ومحمد عبداللطيف وزيرًا للتربية والتعليم والتعليم الفنى وأشرف صبحى وزيرًا للشباب والرياضة ومحمد عاشور وزيرًا للتعليم العالى والبحث العلمى وشريف فاروق وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية وأسامة الأزهرى وزيرًا للأوقاف وهانى سويلم وزيرًا للموارد المائية والرى وكريم بدوى وزيرًا للبترول والثروة المعدنية ومحمود عصمت وزيرًا للكهرباء والطاقة المتجددة وسامح الحفنى وزيرًا للطيران المدنى وعمرو طلعت وزيرًا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وياسمين فؤاد وزيرًا للبيئة ومنال ميخائيل وزيرًا للتنمية المحلية ومحمد صلاح الدين وزيرًا للإنتاج الحربى وعدنان حسين وزيرًا للعدل ومحمود عبدالبارى وزيرًا للشؤون النيابية والقانونية والتواصل السياسى وعلاء الدين زكى وزيرًا للزراعة واستصلاح الأراضى وشريف شربينى وزيرًا للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وحول الأعمال والملفات التى تنتظر وزراء الحكومة الجديدة للعمل عليها وحل مشاكلها، يقول الدكتور فرج عبدالله الخبير الاقتصادى إن الملف الاقتصادى ستكون له أولوية كبيرة، مشيرًا إلى أن الجديد هو أننا قد نشهد نوعًا من السياسات أكثر مرونة للتعامل مع الصدمات فالحكومة الجديدة قد تطرح بعض القوانين على البرلمان لتعديلها وهى قوانين خاصة بالاستثمار والمعاملات الضريبية والإعفاءات الممكنة لبعض القطاعات ذات الأولويات، وقد نشهد تحركًا كبيرًا من المجلس الأعلى للاستثمار بخصوص ملف الاستثمار وسنشهد تغييرًا واضحًا فى ملامح السياسة المالية فى التعامل مع الأزمات، بحيث تكون لدى الحكومة أنماط مختلفة من التمويل التى تعتمد عليها ولا تكون تقليدية بالشكل الذى كانت عليه حتى تستطيع التعامل مع التحديات الخاصة بالسياسات المالية العالمية، مشددًا على أن الوقت الحالى يتطلب سياسات مرنة تجعل من الاقتصاد المصرى أكثر مرونة مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ويرى الدكتور على الادريسى الخبير الاقتصادى إن الملفات الاقتصادية من أهم التحديات التى تواجه الحكومة الجديدة وظهر ذلك فى التغيير الشامل للمجموعة الاقتصادية، مشيرًا إلى أن من أبرز التحديات الاقتصادية الارتفاع فى معدلات التضخم وارتفاع حجم الدين الخارجي، بجانب ضرورة السيطرة على الأسواق، مشددًا على ضرورة أن يوضع ملف شركات قطاع الأعمال على رأس أولويات الحكومة الجديدة باعتباره من أهم الملفات التى ستساهم فى زيادة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى وأيضًا زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مؤكدًا على أهمية توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل مزيد من المواطنين حيث أن نسبة الفقر فى مصر تتجاوز الـ ٣٠٪ تقريبًا.

ويقول الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادى إن فكرة دمج الوزارات قد يكون حلًا لتحسين الكفاءة وتوفير الموارد، ومصر شهدت من قبل تجربة دمج بعض الوزارات مثل دمج وزارتى الاستثمار والتعاون الدولي، ووزارة الإعلام والثقافة، ووزارة السياحة والطيران المدني، فنجاح دمج الوزارات يعتمد على وضوح الأهداف والكفاءات والخبرات لدى القيادات ودراسة الآثار المحتملة للدمج على كافة الأصعدة، لافتاً إلى أن فكرة إنشاء وزارات جديدة لها مزايا حيث أن التخصصية والتركيز سوف تدعم الكفاءة فى التعامل مع العقبات الاقتصادية والاستثمارية ووجود وزارة مستقلة للاستثمار يسهل الإجراءات ويقدم حوافز للمستثمرين.

ويقول الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادى إن أهم التحديات الآن أمام المجموعة الاقتصادية فى الحكومة الجديدة هو ملف التضخم، مؤكدًا أن النجاح فى التصدى لهذا الملف يحتاج إلى التعامل مع العديد من الملفات الأخرى والتى من أهمها ملف الإصلاح الهيكلى الذى يتطلب دفعة كبيرة وملف تمكين القطاع الخاص الذى سيكون له دور فى توفير فرص عمل وفى الوصول إلى معدل نمو كبير خلال الفترة القادمة إضافة إلى ملف تنفيذ وتطبيق وثيقة سياسات ملكية الدولة.

وأشار جاب الله إلى أنه وفقًا للاستراتيجية القائمة فالحكومة الجديدة ليس مطلوبًا منها أن تغير فى الاستراتيجيات فمصر تمتلك استراتيجية لعام ٢٠٣٠ هى استراتيجية متكاملة بمشروعات محددة، والمطلوب من الحكومة هو جودة التنفيذ والتطبيق الجيد وخلق آليات مبتكرة تكون أقصر جودة فى التنفيذ كما أنه مطلوب من الحكومة الجديدة أن تكون متابعة للمتغيرات التى تحدث عالميًا بحيث يكون هناك إجراءات استباقية للمتغيرات المتسارعة التى تحدث فى العالم ولا نكون ردة فعل.

وأكد الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى أنه لا سبيل إلا زيادة الاستثمار سواء الاستثمار المحلى أو الاستثمار الأجنبى فى صورته المباشرة لحل الأزمات التى يعانى منها الاقتصاد ونحن لدينا من المقومات كثيرًا ما يدعم هذا الأمر باعتبار أن الدولة المصرية لديها مناخ إلى حد كبير جاذب للعمليات الاستثمارية وكان آخرها منذ أيام ليس بالبعيدة بروتوكولات التعاون التى وقعت من قبل الاتحاد الأوروبى والتى وصلت إلى ما يقارب الـ ٥٠ مليار يورو، مشيرًا إلى أن الاستثمار هو المفتاح السحرى والعلاج الأمثل لكافة المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى والمستوى العالمى بشكل عام.

مطلوب سياسات مرنة تواكب المتغيرات الإقليمية والدولية.. والاستثمار مفتاح سحرى

على الادريسى

وليد جاب الله

مصطفى بدرة

خسائر فادحة للمزارع..

الكهرباء تصعق أسعار الدواجن والبيض

كتبت: هايدى أشرف

شهد قطاع الدواجن فى مصر أزمة خانقة تُلقى بظلالها على مائدة كل أسرة مصرية، ففى ظل موجة حر قاسية وانقطاع متكرر للتيار الكهربائي، تعرضت مزارع الدواجن لخسائر فادحة؛ مما أدى إلى نفوق أعداد هائلة من الطيور، الأمر الذى انعكس بشكل مباشر على أسعارها فى الأسواق، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ، مُثقلة كاهل المواطنين، خاصة من ذوى الدخل المحدود.

وأكد الدكتور عبد العزيز السيد رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية، أن أزمة التيار الكهربى لا تؤثر على الثروة الداجنة نهائيًا، وهذا بالنسبة لأصحاب المزارع الصغيرة أو صغار المنتجين الذين يعملون بالنظام المفتوح، ولا تتأثر بانقطاع الكهرباء، مشيرًا أن الضرر يكون على أصحاب المزارع المغلقة.

وأوضح – فى تصريحات خاصة لـ «البورصجية»–، أن هذا الضرر ينتج عن استخدام السولار للمحولات؛ ولذلك تأتى زيادة التكلفة، مشيرًا أن هذا التأثير يتراوح بنسبة بين ٣ ٪ إلى ٥٪ والذى يتمثل فى تكلفة السولار، لذا الكهرباء أثرت على الإنتاج بنسبة ضئيلة جدًا.

وذكر عبد العزيز، أن الحرارة تؤثر تأثيرًا كبيرًا جدًا، حيث إن ارتفاع درجة الحرارة تؤثر على النظام المفتوح ولا تؤثر على النظام المغلق، مشيرًا أن العوامل التى أدت إلى ارتفاع أسعار الدواجن فى السوق هى افتقار الدولة للمعايير أو المقاييس لمتابعة انضباط السوق المصري.

وفيما يتعلق بأسعار البيض.. أوضح عبد العزيز أن ارتفاع أسعار البيض غير مبررة مقارنة بالفترة الماضية، حيث يتراوح سعر كرتونة البيض الأبيض والأحمر بين ١٣١ إلى ١٤٠ جنيهًا فى المزارع ليصل للمستهلك بأسعار تصل إلى ١٥٠ جنيهًا، مشيرًا إلى أن ذلك يعتبر ارتفاعًا غير مبرر؛ نظرًا لأن تكلفة كرتونة البيض ٥ كيلو من العلف، والذى يصل سعره إلى ١٩ جنيهًا فمن المفترض انخفاض فى سعر البيض المرحلة الحالية.

وفى هذا الإطار، قال رئيس شعبة الدواجن: أتمنى أن تأتى الوزارة القادمة بحلول لجميع الصناعات الاستراتيجية التى تهم المواطن فى حياته اليومية، حيث يوجد تحديات فى الإنتاج الحيوانى وإنتاج الأعلاف والأسمدة والمعدات الزراعية القطاع الكهربائى للمزارع، مؤكدًا أنه لابد أن تكون هناك احتياجات تؤثر بشكل مباشر على التكلفة الفعلية؛ مما يتطلب من الدولة نظامًا لا يؤدى إلى ارتفاع الأسعار لأى سبب من الأسباب.

أبرزها تخفيض الأسعار..

9 ملفات تطلب «الدعم» من وزير التموين الجديد

كتبت: سها يحيى

بعد إعلان التشكيل الوزارى الجديد، تولى الدكتور شريف فاروق، رئيس هيئة البريد، منصب وزير التموين والتجارة الداخلية، خلفًا للدكتور على المصيلحي، وتعد وزارة التموين من أهم الحقائب فى الحكومة لما لها من ارتباط هام ومباشر بالمواطنين.

وينتظر وزير التموين الجديد عدد كبير من الملفات الهامة التى تمس حياة المواطن وأبرزها..

تخفيض الأسعار

شهدت الفترة الماضية ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار الكثير من السلع الأساسية؛ مما شكل عبئًا على كثير من المواطنين، لذلك ينتظر المواطنون من الوزير الجديد العمل على ضبط الأسعار وتخفيضها فى الأسواق.

ضبط الأسواق

حالة من التخبط تشهدها الأسواق منذ فترة، ويقع ضحيتها المواطن الذى يقوم بشراء السلعة ذاتها بسعر مختلف باختلاف المحال، لذا ينتظر المواطنون من وزير التموين الجديد ضبط الأسواق من خلال الرقابة ومكافحة الممارسات الاحتكارية والتلاعب بالأسعار من قبل بعض الشركات والتجار.

تحويل الدعم العينى إلى نقدي

أثار مقترح الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء بشأن تحويل الدعم العينى إلى نقدى حالة من الجدل منذ الإعلان عنه، ومن المنتظر أن يحسم الوزير الجديد هذا الملف لطمأنة المواطنين بما سيحدث، بعد عدة دراسات ربما يجرى مناقشتها فى جلسات الحوار المجتمعي.

توفير مخزون استراتيجى من السلع

من أهم الملفات المنتظرة على طاولة وزير التموين الجديد تعزيز المخزون الاستراتيجى وزيادة حجمه، وذلك لضمان توافر السلع الأساسية فى الأسواق وضبط أسعارها ومنع حدوث أزمات فى سلعة ما.

كارت الخبز المدعم لغير حاملى البطاقات

منذ أشهر ويتم الإعلان عن مبادرة «كارت الخبز المدعم لغير حاملى البطاقات»، وذلك لصرف الخبز للمواطنين غير الحاملين للبطاقة التموينية تخفيفًا عنهم ولتوفير الخبز لهم بسعر التكلفة من خلال كارت مسبق الدفع، ورغم تحديد أكثر من موعد لإطلاق المبادرة إلا أنها لم تتحقق على أرض الواقع حتى الآن، ومن المنتظر أن يقوم الوزير الجديد بتنفيذها.

تحسين منظومة الدعم التموينى

ينتظر المواطنون من الوزير الجديد تحسين منظومة الدعم التموينى، من خلال مراجعة وتحديث قاعة بيانات المستفيدين من الدعم لضمان وصوله إلى المستحقين، بجانب تطوير نظام توزيع السلع التموينية لتقليل الفاقد وضمان وصول السلع بجودة عالية للمواطنين.

إضافة المواليد على بطاقة التموين

يطالب الكثير من المواطنين منذ فترة إعادة فتح إضافة المواليد على بطاقات التموين، لذا يعد ملف إضافة المواليد من الملفات الهامة التى تنتظر وزير التموين.

استكمال المشروع القومى لصوامع القمح

من أبرز الملفات المنتظرة لوزير التموين الجديد هى استكمال المشروع القومى للصوامع للحفاظ على القمح، وفقًا لافتراض أن كمية القمح المطلوب توفيرها تقدر بنحو ٨,٣ مليون طن قمح، منها كمية تبلغ نحو ٧,٧ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٣,٥ مليار رغيف.

رغيف الخبز المدعم

منذ إصدار قرار زيادة سعر رغيف الخبز المدعم إلى ٢٠ قرشًا وهناك حالة من عدم الرضا بين المواطنين، لذا على الوزير الجديد طمأنة المواطنين بشأن استمرار دعم رغيف الخبز البلدى على البطاقات التموينية، والرقابة اللمستمرة للتأكد من جودته.

5 مليارات دولار فى الربع الأول من 2024..

تحرير سعر الصرف يفك قيود «تحويلات الخارج»

كتب: ياسر جمعه

ارتفعت تحويلات المصريين بالعاملين بالخارج خلال الربع الأول من العام الحالى؛ لتسجل ٥ مليارات دولار، مقابل ٤,٩١ مليار دولار فى الربع الأخير من ٢٠٢٣.

يأتى ذلك بعد تحرير سعر الصرف فى مارس الماضى، وتوحيد السعر فى السوقين الرسمى والموازى، وتلقى مصر تدفقات ضخمة فى صفقة رأس الحكمة التى بلغت فيها تكلفة الأرض نحو ٢٤ مليار دولار، حصلت عليهم مصر خلال شهرين، بخلاف تحويل ودائع بقيمة ١١ مليار دولار للجنيه المصرى وسدادهم بالعملة المحلية.

لكن خلال أول ٩ أشهر من العام المالى الحالى ٢٠٢٣-٢٠٢٤؛ تراجعت تحويلات المصريين إلى ١٤,٤ مليار دولار مقابل نحو ١٧,٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام المالى الماضى، بسبب اضطرابات سعر الصرف فى ٨ أشهر منها.

وقال الخبير المصرفى، أحمد عثمان، أنه خلال السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بدور التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتى شهدت نموا مطردا خلال العقد الماضي، وصدرت العديد من الدراسات العلمية التى تربط بين الهجرة الدولية وتحقيق التنمية فى الدول النامية، ويأتى ذلك فى ضوء التحسن النسبى فى جمع البيانات المرتبطة بتلك التحويلات وتطور البنية التحتية للصناعة المصرفية المساندة لها وانتشار شبكاتها حول العالم.

وتابع تعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة، حيث تتجاوز فى كثير من الاحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبى من اقتراض خارجى واستثمار أجنبى مباشر ومساعدات خارجية، كما تتميز تلك التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبى بتكلفتها المنخفضة.

ولفت إلى ان التحويلات تساهم فى تقليل العجز بالميزان التجاري، وتوفير التمويل للاستهلاك العائلى والاستثمار الخاص علاوه على الموارد اللازمة لتمويل الاستيراد فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تشهدها البلد كذلك سد احتياجات السوق المحلية من النقد الأجنبى فى ظل التراجع الملحوظ فى موارد النقد الأجنبى من السياحة والاستثمارات الاجنبيه المباشرة.

وحسب اخر تقرير لمجموعة البنك الدولى، احتلت مصر المركز الخامس عالميا والأول عربيًا وإفريقيا فى قيمة تحويلات العاملين بالخارج لعام ٢٠٢٣ حيث وصلت قيمة تحويلات المصريين لـ ٢٤,٢ مليار دولار، ومن المتوقع ارتفاعها الفترة المقبلة بعد توحيد سعر الصرف، وانعكاسه بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وتعتبر مصر واحدة من الدول الرائدة فى مجال تصدير العمالة ويُقدر عدد المصريين فى الخارج بـ١٤ مليون مصري، وفقاً لتصريح سابق أدلت به وزيرة الهجرة السابقة، سها الجندي.

وكشف التقرير، أن تدفقات التحويلات إلى مصر انخفضت بشكل كبير فى عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك فى المقام الأول الى الغموض وعدم اليقين الذى يخيم على مستقبل الاقتصاد المصرى من ناحية، وسعر الصرف من ناحية أخرى، حيث الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف الرسمى والسوق الموازية قد أدت إلى ذهاب التحويلات إلى قنوات غير رسمية. علاوه على ارتفاع تكاليف المعيشة فى الآونة الأخيرة، خاصة بعد اندلاع الحرب فى أوكرانيا. حيث ارتفعت نسب التضخم فى أغلب دول العالم بشكل ملحوظ، وهو ما أدى إلى انخفاض التحويلات الخارجية إلى مصر.

وقد ساهمت التحويلات المالية فى دعم حسابات المعاملات الجارية للعديد من البلدان الأفريقية. وأطلقت الحكومة المصرية مؤخرا مبادرات متنوعة لتشجيع المصريين العاملين فى الخارج على ضخ أموالهم بالعملة الصعبة إلى السوق المحلية. ومن أشهر المبادرات التى تم إطلاقها تلك التى تسمى مبادرة «سيارات المصريين فى الخارج»المبادرة التى كانت تستهدف حصد نحو ٢,٥ مليار دولار، لم تجمع سوى ٩٠٠ مليون دولار مع انتهاء التسجيل بها بالاضافه إلى مبادرة تسوية الموقف التجنيدى مقابل مبلغ ٥٠٠٠ دولار أو يورو.

ويرر الخبير المصرفى أحمد عثمان إن تحويلات المصريين فى الخارج لن تكون «الحل السحري» لتوفير العملة الصعبة فى مصر لان ما تقدمه الحكومة المصرية للمصريين فى الخارج لا يُمكن وصفه بالـ(محفزات). فأغلب ما توفره الحكومة من مبادرات للمصريين بالخارج يصطدم بواقع آليات التنفيذ، كما أن هذه المبادرات لا تشكل جذباً للمغتربين. لان دول اخرى بالمنطقه مثل تونس و الجزائر تقدم لمغتربيها مبادره السيارات بشكل اكثر جاذبيه.

وطالب عثمان الحكومة الجديدة بتقديم محفزات حقيقه و مستدامه للمغتربين من المصريين حتى يتم بناء الثقه و استقطاب اموال من تحويلاتهم لدعم الاقتصاد المصري.

من جهته أكد الخبير الاقتصادى اسلم عصام أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج شهدت نموًا قياسيًا خلال الأعوام الماضية، حيث بلغت قيمة هذه التحويلات فى عام ٢٠٢٣ نحو ٣١,٥ مليار دولار، بارتفاع نسبته ١٥٪ عن عام ٢٠٢٢.

وأوضح عصام فى تصريحات خاصة أن هذا النمو المطرد فى تحويلات المصريين بالخارج يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والاستقرار السياسى فى مصر خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذى شجع المصريين المغتربين على زيادة تحويلاتهم إلى أوطانهم.

وأشار إلى أن التدابير التى اتخذتها الحكومة المصرية لتسهيل عمليات تحويل الأموال وتوفير حوافز ضريبية للمصريين المقيمين فى الخارج ساهمت بشكل كبير فى النمو الكبير فى حجم التحويلات التى تعد أحد أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر.

وتوقع الخبير الاقتصادى أن تواصل تحويلات المصريين بالخارج نمّوها خلال الأعوام المقبلة، مؤكدًا أن هذه التحويلات ستكون عاملاً رئيسيًا فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر وتحسين مستويات المعيشة.

تحويلات المصريين

وبلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٢٤١,٥ مليار دولار خلال الـ ١٠ سنوات الماضية التالي:

١٨,٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤.
١٩,٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ بنسبة ارتفاع قدرها ٤,٤٪.
١٧,١ مليار دولار عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بنسبة انخفاض قدرها ١١,٧٪.
٢١,٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٧,٧٪.
٢٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ بنسبة ارتفاع قدرها ٢١٪.
٢٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة انخفاض قدرها ٤,٧٪.
٢٧,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ١٠,٤٪.
٣١,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ١٣,٢٪.
٣١,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بنسبة ارتفاع قدرها ١,٦٪.
٢٢,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بنسبة انخفاض قدرها ٣٠,٨٪.

«البنك الدولى» يصنف مصر الأولى عربيًا وإفريقيا فى قيمة التحويلات لعام 2023

بين الصندوق السيادى و«الأهلى سيرا» للخدمات التعليمية..

«البنك الأهلى» يشهد اتفاقية ثلاثية لإنشاء 4 نماذج لجامعات دولية بمصر

كتبت- منال عمر:

وقع صندوق مصر السيادى ممثّلا في شركة صندوق مصر لدعم وتطوير التعليم، وشركة سيرا للتعليم أكبر مستثمر بقطاع التعليم الخاص في مصر والأهلى كابيتال القابضة، الذراع الاستثمارية للبنك الأهلى المصرى وشركة الأهلى سيرا للخدمات التعليمية، وهيئة دعم وتطوير التعليم، على اتفاقية مساهمين بهدف تأسيس شركة جديدة لتطوير ٤ نماذج لجامعات دولية جديدة في مصر.

والتوقيع شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء والدكتورة هالة السعيد، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة، وأيمن سليمان، رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، والدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وبحسب بيان من البنك الأهلي، أن الهدف من إنشاء شركة لتطوير ٤ نماذج جديدة لجامعات دولية للجمع بين مزيج فريد من فروع الجامعات الدولية والجامعات التكنولوجية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات تعليمية دولية مرموقة من كل من كندا وسويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، على أن يتم الإعلان عن الشركاء عند الانتهاء من كافة الاتفاقيات.

وأكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والإصلاح الإدارى سابقا، اهتمام الدولة بملف التعليم، والجهود المستمرة للنهوض بقطاع التعليم.

وأشارت إلى أن محددات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية -٢٠٢٤ ٢٠٢٥ تتضمن زيادة تنافسية التعليم العالي، من خلال اتاحة حزمة من حوافز الاستثمار المشجعة للقطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بمشروعات تأهيل الجامعات الحكومية المصرية للحصول على الجودة وزيادة التنافسية الدولية، واستكمال التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية لتغطية عدد أكبر من المحافظات بالشراكة مع القطاع الخاص، واستهداف زيادة عدد الطلاب الوافدين، لزيادة خدمات التعليم، مؤكدة أن الخطة تستهدف أيضا ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل، من خلال التوسع في انشاء الجامعات التكنولوجية.

وقال الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالى والبحث العلمى إن هذه الشراكة تمثل خطوة هامة نحو تطوير معايير القوى العاملة وخلق كوادر جديدة فى السوق المصرية بما يتناسب مع التطور فى احتياجات سوق العمل وبما يلائم المعايير الدولية فى مختلف المجالات، من خلال تحقيق التميز التعليمى والأكاديمى للأجيال القادمة وبما يتماشى مع خطط التنمية فى مصر.

وأضاف أن هذا التعاون بين القطاعين الخاص والعام سيسهم فى تعزيز العملية التعليمية والابتكار وتوفير تجربة متميزة للطلاب، بما يُحسّن بشكل كبير المشهد التعليمى فى مصر، من خلال إنشاء فروع الجامعات الدولية، وهو ما سيتيح توفير برامج أكاديمية عالية الجودة للطلاب وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير العالمية.

وقال هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ورئيس شركة الأهلى كابيتال القابضة إن هذه الاتفاقية تمثل خطوة هامة لتحقيق استراتيجية دعم العملية التعليمية فى مصر من خلال تضافر الجهود بين كافة الشركاء، خاصة أن تلك الشراكة الرائدة مع صندوق مصر السيادى من خلال إنشاء فروع جامعية دولية جديدة تتيح تدعيم بنية تحتية قوية لتطوير التعليم بمختلف تخصصاته وخلق فرص أفضل للأجيال القادمة.

وقال أيمن سليمان الرئيس التنفيذى لصندوق مصر السيادى إن هذه الشراكة تجسد التزامنا في خلق تعاون فعال بين القطاعين العام والخاص مما يضمن ميدأى الاتاحة والتنافسية ومن خلال الشراكة مع شركة الأهلى سيرا لإنشاء جامعات تكنولوجية وأفرع لجامعات دولية، فإننا نستقطب معايير التعليم الدولي إلى جامعاتنا الأهلية لإثراء الرحلة التعليمية للطالب المصري.

وقال الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس إدارة مجموعة سيرا للتعليم، إن الشراكة مع صندوق مصر للتنمية المستدامة تمثل علامة فارقة لتعزيز الوصول إلى التعليم عالى الجودة فى مصر من خلال تعظيم الاستفادة من موارد وخبرات المجموعة مع جامعات عالمية متقدمة، مشيرا الى استعداد الأهلى سيرا لإنشاء مؤسسات أكاديمية تلتزم بأعلى المعايير العالمية مع تلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب وللمجتمع ككل.

وأضاف القلا أن هذا التعاون يسلط الضوء على الإمكانات الهائلة للشراكات بين القطاعين العام والخاص فى دفع التنمية المستدامة والتقدم الشامل للمجتمع .

وقال إيهاب رزق المدير التنفيذى لقطاعات التعليم والغذاء والزراعة بصندوق مصر السيادى إن هذة الشراكة تُبشر ببداية العديد من أوجة التعاون المستقبلي مع شركاء آخرين، مما يُؤكد بقوة التزامنا بتوسيع عروضنا التعليمية المتنوعة لمستقبل أكثر إشراقاً وشمولا للطلبة.

وأضاف أن هذة الخطوة لا تدل فقط على الوفاء بوعودنا باستغلال الأصول غير المستغلة، بل أيضا تؤكد التزامنا بتحقيقعوائد استثمارية مجدية، ويظل هدفهم تعزيز الجودة والتنافسية في القطاع من خلال زيادة المنافسة، وأيضا إعادة مصر إلى مكانتها التاريخية كوجهة إقليمية رائدة للتعليم.

وقال محمد القلا الرئيس التنفيذى لشركة سيرا للتعليم إن مساعي الشركة المتواصلة تركز على تقديم أفضل الخدمات التعليمية عالية الجودة انطلاقًا من أهدافهم للنهوض بمنظومة ومعايير التعليم في مصر لترقى إلى أفضل المستويات العالمية.

وقال كريم سعادة، الرئيس التنفيذى لشركة الأهلى كابيتال القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة الأهلى سيرا للخدمات التعليمية إن هذه الاتفاقية تعزز الفرص التعليمية من خلال الشراكة المثمرة بين القطاعين العام والخاص، وكذا بتمهيد الطريق لمستقبل أفضل، حيث ستمكن الطلاب من التزود بالمعرفة والمهارات التى يحتاجونها للنجاح فى عالم سريع التطور، كما يسلط هذا التعاون الضوء على التزام القطاعين بتوفير التعليم عالى الجودة فى للجميع مما سوف ينعكس بالإيجاب على أبنائنا فى المستقبل .

«البنك المركزى» يوقع ميثاق «مبادرة تمويل رائدات الأعمال»

كتب: ياسر جمعه

وقع حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصرى، على ميثاق مبادرة تمويل رائدات الأعمال WE Finance Code ، بالتعاون مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، بهدف زيادة إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التى تقودها المرأة ورائدات الأعمال فى مصر وتقديم الدعم الفنى اللازم لهن.

جاء ذلك بحضور يورجن ريجترينك – النائب الأول لرئيس البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، وماثيو باترون – نائب رئيس البنك للشؤون المصرفية، وعدد من قيادات البنك المركزى المصري.

وأشاد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصرى بإطلاق مبادرة تمويل رائدات الأعمال WE Fi فى مصر، موضحًا أنها تتوافق مع رؤية الدولة فى تعزيز الشمول المالى للمرأة، وجهود البنك المركزى المصرى لإتاحة المزيد من الفرص التمويلية لرائدات الأعمال و السيدات وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، حيث أسفرت المشروعات والمبادرات التى أطلقها البنك المركزى خلال الفترة الماضية عن تحقيق تطور كبير فى مؤشرات الشمول المالى للمرأة ليصل عدد السيدات المشمولات ماليًا فى مصر إلى ٢٠,٣ مليون سيدة بمعدل نمو بلغ ٢٤٤٪ خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣.

وأكد يورجن ريجترينك، نائب رئيس البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، أن "البنك المركزى المصرى أظهر ريادة فى تعزيز الشمول المالى وخاصة فيما يتعلق بإتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التى تقودها المرأة، والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية ملتزم بدعم البنك المركزى المصرى فى هذا المسعى من خلال تنفيذ برنامج WE Fi – تحت قيادة البنك المركزى – كمنصة متعددة الأطراف لسد الفجوة التمويلية بين الجنسين فى مصر".

ومن المقرر أن يتم من خلال المبادرة تقديم دعم فنى لبناء قدرات القطاع المصرفى المصرى ومقدمى الخدمات المالية والجهات ذات الصلة – بالتنسيق مع المعهد المصرفى المصرى والبنوك وجهات اخرى بالدولة – لتعزيز الشمول المالى للمرأة وتطوير منتجات وخدمات مالية وغير مالية مناسبة لها، كما سيتم تخصيص مبلغ مالى من خلال المبادرة لتعزيز جهود الدولة المصرية فى دعم ريادة الأعمال للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والتقليل من الحواجز والفجوات التمويلية لرائدات الأعمال، وجدير بالذكر أن مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)"، هى شراكة عالمية بين ١٤ حكومة و٨ بنوك تنموية متعددة الأطراف، وغيرهم من أصحاب المصالح فى القطاعين العام والخاص، وتستضيفها مجموعة البنك الدولي، وأطلق البنك الأوروبى لإعادة الاعمار والتنمية هذه المبادرة فى ثلاث دول بالمنطقة العربية وهى مصر والمغرب والأردن.

«بنك القاهرة» يخفض عمولة «الكريدت كارد» إلى 5 %

أعلن بنك القاهرة خفض عمولة الاستخدام بالعملة الأجنبية لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٠٪، بما يساهم فى تشجيع العملاء على زيادة استخدام البطاقات الائتمانية فى عمليات الشراء، فى إطار حرص بنك المتواصل على تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، والعمل على التطوير الدائم لخدماته ومنتجاته.

وبحسب بيان للبنك، أنه قرر رفع الحدود الدولية للمشتريات على جميع أنواع البطاقات الائتمانية بنسبة تصل إلى ٥٠٪ بالعملات الأجنبية للإنفاق وبحد أقصى يصل إلى ٢٨٠ ألف جنيه مصرى لأعلى فئة من بطاقات الائتمانية وورلد إيليت.

مطلوب سعر صرف مرن وإدارة حكيمة للتدفقات..

«الشريحة الثالثة» من صندوق النقد مرهونة بـ«المرونة»

استمرار سياسة التشديد النقدى وعدم خفض أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم

كتبت- منال عمر:

ينتظر صندوق النقد الدولى من مصر الالتزام بتنفيذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية لصرف شريحة جديدة بقيمة ٨٢٠ مليون دولار ضمن البرنامج المتفق عليه فى صندوق النقد الدولى الذى يدعمة بقيمة ٨ مليارات دولار.

ويخضع صرف كل شريحة من قرض صندوق النقد الدولى المقسم إلى ٨ شرائح على مدار ٤٦ شهرا بعد مراجعة دورية كل ٦ أشهر للتأكد ومدى التزام الحكومة المصرية بتنفيذ التعهدات المتفق عليها فى برنامج الإصلاح.

وكان صندوق النقد الدولى أعلن إدراج مناقشة الموافقة لصرف الشريحة الثالثة بقيمة ٨٢٠ مليون دولار لمصر على جدول اجتماعاته التنفيذية يوم ١٠ يوليو المقبل.

ويأتى صرف الشريحة الثالثة المرتقبة بعد أن تسلمت مصر الشريحة الأولى والثانية بقيمة ٨٢٠ مليون دولار فى أبريل الماضى من إجمالى قرض صندوق النقد الدولى البالغ ٨ مليارات دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى المصري، بخلاف تسلم مصر شريحة بقيمة ٣٤٧ مليون دولار فى ديسمبر ٢٠٢٢ عقب إقرار الموافقة على القرض.

وأعلن صندوق النقد الدولى الشهر الماضى عن التوصل مع السلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن مجموعة من السياسات والإصلاحات الشاملة اللازمة لاستكمال المراجعة الثالثة بموجب اتفاق تسهيل الصندوق الممدد.

إدارة التدفقات بحكمة

تسلمت مصر خلال آخر ٤ أشهر نحو ٤٥ مليار دولار تدفقات نقد أجنبى على شكل استثمارات مباشرة وقروض واستثمارات أجنبية غير مباشرة، بما ساهم فى تخفيف ضغوط تفاقم أزمة النقد الأجنبى على مصر.

وجاءت أكثر من نصف هذه التدفقات على شكل استثمارات مباشرة بعد أن تسلمت مصر نحو ٢٤ مليار دولار فى فبراير ومارس ومايو الماضى من شركة أبو ظبى التنموية القابضة المملوكة لدولة الإمارات لتطوير رأس مدينة رأس الحكمة، بجانب تسوية ودائع إماراتية مستحقة على مصر بقيمة ١١ مليار دولار.

قال صندوق النقد الدولى إن صفقة رأس الحكمة الاستثمارية الأخيرة تعد تطوراً اقتصادياً إيجابياً، وقد شجعت بعثة الصندوق السلطات المصرية على مواصلة الكشف عن المعلومات حول هذا المشروع.

وأكد الصندوق أنه بالنظر إلى التدفقات الرأسمالية الكبيرة المحتملة لمشروع رأس الحكمة ستكون الإدارة السليمة أمرا بالغ الأهمية لتجنب أى تحديات اقتصادية كلية مدمرة يمكن أن تقوض هدف السلطات المتمثل فى تنويع الاقتصاد المصرى وتحقيق نمو أكثر شمولا.

«وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل السلطات المصرية على وضع خطط طوارئ لمواجهة هذه التحديات بشكل مناسب، حسب الحاجة» بحسب الصندوق.

وكانت بيانات للبنك المركزى أظهرت دخول نحو ٢٠ مليار دولار استثمارات أجنبية غير مباشرة فى أذون الخزانة خلال أول شهر لتحرير سعر الصرف فى مارس الماضى ليقفز إجمالى الرصيد إلى مستوى قياسى إلى نحو ٣٣,٦ مليار دولار.

وبحسب الصندوق، من الآن فصاعدا، يجب أن تركز الجهود الإضافية للحكومة المصرية على تعبئة الإيرادات المواتية للنمو، من خلال ترشيد الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، عنصرا هاما فى هذه الاستراتيجية.

وكذلك تعزيز إدارة الدين المحلي، واحتواء المخاطر المالية، بما فى ذلك تلك المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة فى قطاع الطاقة، والتى تحتاج إلى استعادة استرداد التكاليف تدريجيا، وتحسين بيئة الأعمال، من خلال إزالة القيود الملزمة لنشاط القطاع الخاص وتكافؤ الفرص أمام كيانات الدولة.

وأكد الصندوق أنه ما تزال جهود ضبط أوضاع المالية العامة التى تبذلها السلطات تسير على الطريق الصحيح، والجهود التى بذلتها السلطات المصرية مؤخرا ساعدت فى استعادة استقرار الاقتصاد الكلى على تحسين الظروف الاقتصادية، ولكن البيئة الإقليمية تظل صعبة، وتتطلب المخاطر السلبية والتحديات البنيوية المحلية التنفيذ الحاسم لالتزامات البرنامج.

مرونة سعر الصرف

يحث صندوق النقد الدولى بشكل دائم مصر بالالتزام بسعر صرف مرن الذى يعد أهم مطلب له لضمان استمرار استكمال صرف القرض، بحيث يتم تحديد قيمة الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى وفق آلية العرض والطلب دون تدخل من البنك المركزى بدعم العملة المحلية.

وقال صندوق النقد الدولى فى تقرير سابق له حول اكتمال المراجعة الثالثة، إن سعر الصرف المرن يظل حجر الزاوية فى برنامج الاقتصاد الكلى الذى تنفذه السلطات المصرية، وظروف التمويل فى مصر تحسنت منذ تحرير سعر الصرف فى مارس الماضي.

وبعد عودة مصر إلى طلب قرض جديد من صندوق النقد الدولى منذ مارس ٢٠٢٢ ارتفع الدولار بنحو ١٥٠٪ مقابل الجنيه على ٤ موجات ليقفز من ١٥,٧٣ إلى نحو ٤٨ جنيها حتى تعاملات البنوك الصباحية.

وعقب إعلان البنك المركزى فى مارس الماضى العودة إلى تحرير سعر الصرف خلال الموجة الرابعة التى شهدت أعلى ارتفاع للدولار بنحو ٦٠٪ مقارنة بكل زيادة فى الموجات الثلاث السابقة وافق صندوق النقد الدولى على رفع قيمة قرض مصر إلى ٨ مليارات دولار من ٣ مليارات دولار سابقا، وصرف الشريحتين الأولى والثانية المعلقتين من مارس وسبتمبر ٢٠٢٣.

ويرى الصندوق أن هذه الجهود قد بدأت فى تقديم توقعات أفضل، وتحسين توافر العملات الأجنبية، وبدء التضخم فى التباطؤ، وعلامات الانتعاش فى معنويات القطاع الخاص.

ومع ذلك، أشار الصندوق إلى أن المخاطر السلبية بالآفاق الاقتصادية لا تزال تتأثر بتداعيات الصراع فى غزة وإسرائيل ومخاطر استمرار الاضطرابات التجارية فى البحر الأحمر، مما يؤثر سلبًا على إيرادات قناة السويس.

تشديد السياسة النقدية

دعا صندوق النقد الدولى البنك المركزى المصرى إلى الاستمرار فى سياسة التشديد النقدي- التى تعنى استمرار أسعار الفائدة المرتفعة وعدم التعجل بخفضها- بهدف كبح جماح التضخم والعودة به إلى المستهدفات المعلنة.

وقال صندوق النقد الدولي، إن الحكومة المصرية وبعثة الصندوق اتفقان على ضرورة أن تظل شروط السياسة النقدية متشددة على المدى القصير للمساعدة فى خفض التضخم نحو المستوى المستهدف للبنك المركزي.

وأكد حسن عبد الله محافظ البنك المركزى فى وقت سابق، أن السياسة النقدية تستهدف كبح جماح التضخم والنزول به إلى مستوى إحادى- تحت ١٠٪- ولا تستهدف دعم سعر الصرف، حيث التضخم أكبر مرض يصيب جسد الاقتصاد.

كان البنك المركزى رفع سعر الفائدة ٦٪ فى مارس الماضى لتصل زيادات سعر الفائدة على مدار آخر عامين ١٩٪ ليصل مستوى الفائدة إلى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض، بهدف كبح جماح التضخم.

وبدات المؤشرات الاقتصادية تستجيب لقرارات البنك المركزى وشهد معدل التضخم تحسنا بعد أن تراجع إلى ٢٨,١٪ على مستوى المدن وهو أقل معدل له منذ آخر ١٧ شهرا ولكن يظل أعلى من مستهدفاته بين ٥٪ إلى ٩٪ بنهاية الربع الأخير من ٢٠٢٤.

وأكد البنك المركزى أن التضخم سيبدأ فى التراجع بشكل أسرع خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ بعد تحسن أدوات عرض السلع وتوحيد سعر الصرف.

تعكس قدرة البنك على توفير تمويلات لمختلف القطاعات..

«الأهلى المصرى» يقتنص 25 جائزة دولية من مؤسسة EMEA Finance

حصد البنك الأهلى المصرى ٢٤ جائزة دولية فى مجالات القروض المشتركة من مؤسسة EMEA Finance وذلك من خلال ٣ جوائز تمثل " أفضل بنك فى افريقيا فى مجالى تمويل المشروعات والتمويل الهيكلي، افضل بنك فى مجال التوريق فى منطقه الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٣ "، بالإضافة الى ٢١ جائزة أخرى من نفس المؤسسة تمثل " أفضل التمويلات المنوحة على مستوى الشرق الأوسط وافريقيا، أفضل تمويل مشترك وتمويل المشروعات واعادة الهيكلة والتمويل الهيكلى والتوريق وافضل عملية تمويلية فى مجالات البتروكيماويات، الصناعة، الأنشطة الخدمية، البنيه التحتية لقطاع تكرير البترول، القطاع العقارى والسياحة، وكذا عن ثلاث عمليات توريق لعدة شركات وأيضا افضل تمويل هيكلى مستدام كمستشار مالي.

كما منحت مؤسسة African Banker جائزة أفضل عملية تمويلية فى افريقيا فى مجال النشاط الزراعى للبنك الاهلى المصري.

وتعقيبا على هذا الانجاز أكد هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى أن حصول البنك على تلك الجوائز من مؤسسات دولية ذات ثقل فى مجال تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية يأتى انعكاسا لقدرة البنك على توفير كافة التمويلات اللازمة لمختلف القطاعات واستمراره فى دعم القطاعين العام والخاص وخاصة فى المشروعات القومية الكبرى، وكذا إدارة الصفقات ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية للبلاد والتى لها دور كبير فى دفع عجلة الاقتصاد القومي، بصفة البنك شريك استراتيجى فى تمويل تلك المشروعات، مؤكدا على أن البنك يولى اهتماما متناميا بالمشروعات المتعلقة بالقطاعات الحيوية فى مجالات الصناعة ، السياحة ، البترول ، المقاولات ، التنمية العقارية و الزراعة وهو ما يساهم فى خلق قيمة مضافة للاقتصاد القومى المصرى وتوفير الكثير من فرص العمل فى مختلف القطاعات.

واضاف يحيى ابو الفتوح نائب رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى ان هذا التقدير من مؤسسات دولية يعكس شبكة العلاقات القوية التى تربط البنك بالبنوك المحلية والخارجية وقدرته على اتمام وادارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية مستندا فى ذلك إلى قاعدة رأسمالية كبيرة تتيح له فرصة ضخ تمويلات كبيرة سواء منفردا أو من خلال الاشتراك فى تحالفات مصرفية، معربا عن اعتزاز البنك بالحصول على هذه الجوائز باعتبارها صادرة من مؤسسات عالمية مرموقة ذات مصداقية وثقل دولي.

كما أكد ابو الفتوح حرص البنك على المشاركة والاجتماع مع مختلف البنوك الدولية لتبادل الخبرات ومتابعة أحدث الأساليب التمويلية فى المجالات المختلفة من جانب والارتقاء بالكوادر العاملة بالبنك ورفع كفاءتها حيث انها تعتبر اهم أصول البنك.

كما صرح شريف رياض الرئيس التنفيذى للائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى بأن نجاح البنك فى الحصول على هذه الجوائز يرجع بشكل اساسى لاحترافية وسرعة أداء وكفاءة العاملين بقطاعات البنك المعنية بتلك القروض فضلا عن تطبيق آليات تمويلية مختلفة منها نظام On Lending والتمويل من خلال وكالة ضمانات الصادرات بالإضافة الى تقديم خدمات الاستشارات المالية وعمليات التوريق لعدة شركات كبرى، مؤكدا على أن التعاون الفعال والمثمر مع البنوك المصرية الأخرى يعكس أيضا قوة العلاقة بين كافة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي.

ومن جانبه أكد أحمد السرسى رئيس مجموعة القروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى أن الحصول على ٢٥ جائزة من مؤسسات لها ثقل مثل مؤسسة EMEA Finance وAfrican Banker يعكس قدرة فريق العمل بالبنك على تلبية الاحتياجات المتنوعة لعدد من العملاء من خلال تقديم نظم تمويلية متنوعة لتمويل المشروعات الجديدة وتمويل التوسعات للشركات القائمة وإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى تقديم خدمات الاستشارات المالية وعمليات التوريق والتى حصد البنك فيها خمس جوائز متنوعة.

لتحفيز إقراض الاستثمارات الخضراء..

CIB يحصل على 60 مليون دولار من البنك الأوروبى للإعمار وصندوق المناخ

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) توقيع حزمة اتفاقيات بقيمة ٦٠ مليون دولار لصالح البنك التجارى الدولى (CIB)- أكبر بنك قطاع خاص فى مصر- لتحفيز إقراض الاستثمارات الخضراء والشركات التى تقودها النساء فى مصر.

وأوضح البنك الأوروبى لإعادة الإعمار فى بيان له منشور على موقعه الإلكتروني، أن التوقيع على اتفاقيتى القرض جاء خلال مؤتمر الاستثمار المصرى الأوروبى بالقاهرة، بحضور حسن عبد محافظ البنك المركزى المصري، وبورغن ريجتيرينك النائب الأول لرئيس البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، وعمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك التجارى الدولي.

وأوضح البنك أن جزءا من الحزمة عبارة عن مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF II) بقيمة ٥٠ مليون دولار بما فى ذلك ٧,٥ مليون دولار كتمويل مشترك من صندوق المناخ الأخضر (GCF)، والذى سيتم استخدامه لتمويل الاستثمارات فى تقنيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والخدمات.

وسيدعم التمويل شركات القطاع الخاص فى مختلف القطاعات، بما فى ذلك الصناعات الزراعية والتصنيع والخدمات والخدمات اللوجستية والتوزيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب البيان.

وسيكون قرض مرفق البيئة العالمية الثانى مصحوبًا بمنح حوافز استثمارية من الاتحاد الأوروبى تصل إلى ٥,٢ مليون يورو لتشجيع اعتماد تقنيات وحلول صديقة للبيئة وعالية الأداء من قبل الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs) بالإضافة إلى دعم تطوير سلاسل التوريد المرنة للمعدات الخضراء.

وبحسب البيان، سيقدم البنك التجارى الدولى أيضًا استخدام أداة Green Technology Selector، وهى أداة نقل التكنولوجيا الخضراء التابعة للبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، لتشجيع التعاون بين مصنعى التكنولوجيا والبائعين لزيادة التوافر المحلى لتقنيات المناخ.

أما الجزء الثانى من حزمة التمويل البالغة قيمتها ٦٠ مليون دولار فهو عبارة عن قرض سيدات الأعمال من البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكى لتعزيز مشاركة المرأة فى الاقتصاد وتوفير الدعم المالى والاستشارى والتدريب والتوجيه لرائدات الأعمال.

ويركز القرض بشكل خاص على الشركات الصغيرة التى تقودها النساء والتى يعمل بها أقل من ٢٥٠ موظفًا ويبلغ حجم مبيعاتها السنوية أقل من ٥٠ مليون يورو. ويغطى البرنامج معظم القطاعات والصناعات.

وقال ريجتيرينك: «نحن ملتزمون بدعم تحول مصر إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا ومشاركة أقوى للمرأة فى الأعمال التجارية من خلال زيادة الوصول إلى التمويل وتكثيف استثمارات التكيف مع المناخ جنبًا إلى جنب مع شركائنا من الاتحاد الأوروبى والصندوق الأخضر للمناخ ونأمل أن تشجع هذه البرامج المزيد من الشركات فى القطاع الخاص على اعتماد تقنيات خضراء وشاملة ومبتكرة فى البلاد».

وقال عمرو الجنايني،: «يسعدنا التعاون مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية مرة أخرى بشأن اتفاقيات الإقراض الشاملة هذه، والتى ستقطع شوطًا طويلاً نحو مساعدة شركات القطاع الخاص فى جميع أنحاء مصر على معالجة التخفيف من آثار تغير المناخ، فضلاً عن دعم الشركات التى تقودها النساء».

ويؤكد هذا التمويل التزام البنك التجارى الدولى بتزويد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحلول مالية مستدامة وشاملة، بحسب الجنايني.

ومن خلال برنامج GEFF، استثمر البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية أكثر من ٢٤٠ مليون دولار فى مصر حتى الآن لدعم كفاءة الطاقة والتكيف مع المناخ والاقتصاد الدائري، بحسب البيان.

تعليمات جديدة من «المركزى» لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

كتب: ياسر جمعه

وافق مجلس إدارة البنك المركزى المصري، على الإلغاء التدريجى للاستثناء الخاص بإدراج العملاء من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن المرحلة الثالثة خلال فترة ١٨ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بحيث يتم إدراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة فى حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.

وأشار إلى أن هذه الفئات تتضمن وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر المقبل، ووجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٥٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية يونيو ٢٠٢٥، ووجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٢٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥.

وأكد المركزى أن هذا الأمر سينتج عنه إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة عند وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ٩٠ يوم متصلة اعتبارا من يناير ٢٠٢٦.

كما وافق المركزى على مد العمل بالبند الخاص بترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية فى حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة أو المهمشة (حسب الأحوال والانتظام فى السداد لمدة ٩٠ يوم وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥).

يأتى هذا بالإشارة إلى الاستثناء المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) ، وكذا الكتاب الدورى المؤرخ ١٤ يونيو ٢٠٢٣ بشأن من العمل بهذا الاستثناء حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، وفى ضوء استمرار تداعيات الأزمات المختلفة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وحرصاً على مساندة هذا القطاع الحيوى ودعمه للوفاء بالتزاماته تجاه القطاع المصرفى والاستمرار فى العمل والإنتاج والحفاظ على العمالة.

خبرة ميدانية على مدار 20 عامًا..

«شريف الشربينى».. من العاصمة الإدارية إلى كرسى وزارة الإسكان

كتبت صفاء أرناؤوط

يعد المهندس شريف الشربينى الوزير الجديد للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أحد أبناء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ويتمتع بخبرة ميدانية واسعة على مدار ٢٠ عامًا.

وحصل «الشربيني» على بكالوريوس الهندسة المدنية عام ٢٠٠٤، وعمل فى الفترة من فبراير ٢٠٠٥ حتى نوفمبر ٢٠٠٧ بجهاز مدينة بدر بإدارة المرافق للإشراف على شبكات المياه والصرف والرى والطرق وتنفيذ المحطات والروافع ومحطات المعالجة والخطوط الناقلة، وفى الفترة من نوفمبر ٢٠٠٧ وحتى مارس ٢٠١٢ عمل رئيساً لقسم التصميمات والدراسات المساحية بجهاز مدينة بدر، وشارك فى إعداد تصميمات المشروعات المختلفة من منشآت سكنية وخدمية بجانب مراجعة مشروعات المرافق والبنية التحتية، وفى الفترة من مارس ٢٠١٢ حتى نوفمبر ٢٠١٤، أشرف على أعمال الطرق والمحاور الرئيسية بإدارة الطرق والمرافق. وبعدها عمل حتى سبتمبر ٢٠١٨ معاونا لرئيس جهاز مدينة بدر للمتابعة والتنسيق مع جميع الإدارات بالجهاز، ومتابعة تنفيذ مختلف المشروعات، ومنها، مشروع الإسكان الاجتماعي، ومشروع رفع كفاءة وتطوير المحاور الرئيسية بالمدينة، ومشروع إنشاء مدخل المدينة من طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي، ومشروع إنشاء ٢ كوبرى بمدخل المدينة، بالإضافة إلى الإشراف والمتابعة لجميع مشروعات الطرق.

كما عمل «الشربيني» فى الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير نائباً لرئيس جهاز مدينة بدر، حيث أشرف على تنفيذ مشروعات الكهرباء والاتصالات والطرق، وكذا التخطيط والمتابعة ومركز المعلومات، بجانب متابعة أعمال تنفيذ مشروع الإسكان المتوسط والمرافق الرئيسية وأعمال تنسيق الموقع العام والخدمات لمدينتى القاهرة الجديدة وبدر، تحت إشراف مساعد نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، كما عمل بمكتب وزير الاسكان لبعض الوقت، لمتابعة تنفيذ المشروعات القومية الكبرى ذات الأولوية الخاصة بقطاع الإسكان، وذلك إضافة لعمله نائباً لرئيس جهاز مدينة بدر.

وفى الفترة من فبراير ٢٠١٧ حتى سبتمبر عمل نائباً لرئيس جهاز مدينة القاهرة الجديدة، حيث تولى الإشراف على تنفيذ مشروع بيت الوطن لشبكات المرافق والبنية التحتية والطرق، وكذا مشروعات الطرق والمحاور الرئيسية.

وعمل المهندس شريف الشربينى فى الفترة من سبتمبر ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٩، رئيساً لجهاز تنمية مدينة الشروق، حيث أشرف على متابعة وإنجاز المشروعات التالية، تطوير ورفع كفاءة المحاور والمربعات السكنية، ومشروعات الإسكان الاجتماعي، وسكن مصر، والإسكان المتوسط، والإسكان الفاخر، وأعمال محطات الصرف وتطوير المحطات القائمة، وأعمال ترفيق الأحياء الجديدة، وتقسيم قطع الأراضي، وإنشاء وتشغيل عدد كبير من المبانى الخدمية بالتنسيق مع الجهات المختصة لتوفير جميع الخدمات الطبية والمدنية والتعليمية والرياضية للمواطنين، ورفع كفاءة شبكات الكهرباء والإنارة، ورفع كفاءة وتطوير الأحياء السكنية القديمة.

وتولى المهندس شريف الشربيني، فى الفترة من فبراير ٢٠١٩ حتى مارس ٢٠٢١ رئاسة جهاز مدينة ٦ أكتوبر، وكانت أبرز إنجازاته، إتاحة فرص استثمار بالمدينة على النحو التالي، أراض سكنية صغيرة، وأراض صناعية وخدمية، وأراضى الحزام الأخضر، بجانب متابعته لتنفيذ العديد من المشروعات، ومنها، مشروعات الطرق والمحاور الرئيسية، ومشروع الطريق الدائرى الأوسطى بطول ٣٠ كم من تقاطعه مع طريق الفيوم حتى شمال كردون مدينة ٦ أكتوبر، ومشروع تطوير طريق الفيوم فى المسافة من تقاطعه مع الطريق الأوسطى حتى طريق الواحات، ومشروع تطوير الطريق الدائرى لمدينة ٦ أكتوبر بطول ٣٠ كم، وتنفيذ ٢٨ عملا صناعياً (كبارى سيارات ومشاة وأنفاق)، ومشروعات رفع كفاءة وتطوير الأحياء القديمة بالمدينة، والمرحلة الثانية من محطة مياه ٦ أكتوبر لتوفير ٦٠٠ ألف م٣/ يوم من المياه، ومشروع محطة معالجة الصرف الصحي، وتنفيذ العديد من الخدمات العاجلة (أسواق تجارية – حضانات – مدارس – مراكز طبية) لتوفير جميع الخدمات للمواطنين، ورفع كفاءة المستشفى المركزي، وإتاحة العديد من الفرص الاستثمارية (عمرانى متكامل – خدمى – سياحى – ترفيهي)، وخلق العديد من مصادر الدخل للمدينة للإنفاق على المشروعات، وذلك من خلال طرح قطع أراض للبيع أو المشاركة أو بنظام مقابل الانتفاع، وكذا تنفيذ محطتى كهرباء، وتنفيذ المرحلة الثالثة من مأخذ المياه العكرة لتأمين احتياجات المدينة المستقبلية من المياه.

وتولى المهندس شريف الشربينى فى الفترة من ٢/٣/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٤/٧/٢، رئاسة جهاز العاصمة الإدارية الجديدة، حيث أشرف على تنفيذ المشروعات التالية: الحى السكنى الثالث بمساحة ١٠٠٠ فدان، بإجمالى ٢٤ ألف وحدة سكنية، شاملة الخدمات والمرافق، وتم التغلب على العديد من الصعوبات التى واجهت التنفيذ مثل جائحة كورونا، وتم العمل على إيجاد حلول بديلة للخامات المستوردة من خلال منتجات محلية الصنع، وكذا مشروع الحى السكنى الخامس بمساحة ٨٨٠ فداناً، بإجمالى ٢٢ ألف وحدة سكنية، شاملة الخدمات والمرافق، وأعمال شبكات المياه والصرف والرى والكهرباء للمرحلة الأولى من العاصمة الإدارية الجديدة بمساحة ٤٠ ألف فدان، وتم التغلب على صعوبات التربة، ومشروع مأخذ المياه العكرة والروافع ومحطة التنقية، ومشروع محطة معالجة الصرف الصحي، ومتابعة مشروع الحدائق المركزية «كابيتال بارك»، ومتابعة مشروع منطقة الأعمال المركزية، والذى يتم تنفيذه فى مصر لأول مرة، ويضم أعلى برج فى أفريقيا بارتفاع ٤٠٠ متر، ومشروعات تنسيق الموقع العام لبعض المحاور والطرق، بجانب توقيع بروتوكولات مع الجهات الحكومية لتنفيذ عدد من المشروعات مثل طرق الحى الحكومي، والتنسيق مع كافة الوزارات والجهات لإنهاء جميع المشروعات المختلفة، وتوقيع بروتوكول مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لتنفيذ مصاعد وتوريد وتركيب الأعمدة الذكية والمصاعد ببعض المشروعات.

على مساحة 20 فدان..

TLD تتعاون مع «ميدار» لتنفيذ مشروع سكنى متكامل فى «مستقبل سيتى»

وقعت شركة TLD-The Land Developers، إحدى الشركات الرائدة فى مجال التطوير العقاري، عقد تنمية وتطوير مشروع سكنى متكامل على مساحة ٢٠ فدان تقريباً فى موقع استراتيجى فريد بمدينة «مستقبل سيتي» بالقاهرة الجديدة مع شركة «ميدار» للاستثمار والتنمية العمرانية، المطور العام لعدد من المدن بالقاهرة الجديدة.

وتأتى هذه الشراكة تماشيًا مع استراتيجية شركة TLD للتوسع فى بناء المجتمعات العمرانية وتنويع محفظتها العقارية وذلك من خلال اختيار مواقع مميزة وتصميمات مبتكرة لتلبية احتياجات وتطلعات العملاء.

تم توقيع عقد الشراكة بين كلاً من عمر الطيبي، الرئيس التنفيذى لشركة TLD- The Land Developers والمهندس أيمن القوصي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة «ميدار» للاستثمار والتنمية العمرانية.

وتعليقاً على هذه الشراكة، صرح عمر الطيبي، الرئيس التنفيذى لشركة TLD- The Land Developers قائلا: «فخورين بالشراكة مع كيان رائد مثل ميدار للاستثمار والتنمية العمرانية، لتنفيذ مشروع سكنى متكامل بمدينة «مستقبل سيتي» بالقاهرة الجديدة لما تتميز به من موقع استراتيجى ، وهو ما يتسق مع استراتيجية الشركة التى تهدف لخلق مجتمعات متكاملة لتعزيز قطاع التطوير العقارى فى مصر مع مراعاة تطبيق معايير الاستدامة البيئية فى كافة مشروعاتنا وهو ما نقوم بالفعل بتطبيقه فى مشروعنا الرائد «أرمونيا» فى العاصمة الادارية ومشروعil Bayou فى سهل حشيش».

وأضاف: «تتضمن خطة الشركة التوسعية الاستثمار فى مشاريع ومجتمعات عمرانية متكاملة، تساهم فى تحقيق قيمة مضافة من خلال تصميمات المشاريع والخدمات المبتكرة، وذلك لتطوير السوق العقارى وللنهوض بالاقتصاد المصرى ومنح العملاء تجربة معيشية مميزة واستثمار آمن للمستقبل».

ومن جانبه، أعرب المهندس أيمن القوصي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة «ميدار» للاستثمار والتنمية العمرانية، عن سعادته بالتعاون مع شركة TLD، وثقته فى قدرتها على تنفيذ المشروع الجديد وفقًا لأحدث المعايير العالمية. وأشار القوصى إلى أن تلك الخطوة، تأتى استكمالاً لسلسلة النجاحات التى حققتها «ميدار» فى مدينة «مستقبل سيتي»، التى تعد أحد أهم وأبرز مدن الجيل الرابع فى مصر، وتقع فى واحدة من أهم المواقع الاستراتيجية بمنطقة شرق القاهرة لافتًا إلى أن ذلك التعاون يؤكد على جاذبية الاستثمار بها.

وشدد «القوصي»، على حرص «ميدار» على تطبيق معايير «المطور العام للمدن المتكاملة – مطور المدن» بمفهومه الشامل، بجانب حرصها الدائم على التعاون مع المطورين العقاريين الذين يمتلكون سابقة أعمال متميزة، لضمان تنفيذ مجتمعات عمرانية متكاملة ورائدة داخل مدينة «مستقبل سيتي»، والتى باتت تحتل مكانة متميزة على خريطة الاستثمار العقارى لدى المستثمرين والمطورين وكذلك العملاء فى السوق المصرية.

وأوضح «القوصي»، أن شركة «ميدار» تتعاقد مع أكبر المكاتب الاستشارية العالمية فى جميع التخصصات لتقديم مشروعات تلبى جميع معايير جودة الحياة، خاصة فى ظل وجود رؤية متكاملة لدى شركة «ميدار» لتطبيق مفاهيم الاستدامة داخل المدن المملوكة لها، بما يساهم فى تعزيز فرص الاستثمار بهذه المدن، وبما يدعم جهود الدولة فى إطار خطة ٢٠٣٠.

«البورصجية» تنشر التفاصيل الكاملة لمشروع «فالى تاور» بحدائق أكتوبر

كتبت - صفاء أرناؤوط

أعلنت وزارة الإسكان منذ أيام عن فتح باب الحجز لوحدات سكنية بمشروع فالى تاورز Valley towers الفاخر، تحت مسمى مسكن، بمدينة حدائق أكتوبر، وتنشر «البورصجية» التفاصيل الكاملة حول خطوات الحجز وشروط الحصول على شقة بالمشروع.

وفتحت هيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، حجز شقق فالى تاورز بحدائق اكتوبر، أمام المواطنين الراغبين فى امتلاك وحدة سكنية متميزة ضمن طروحات الوزارة لتوفير السكن الملائم للمصريين.

وسيتم إتاحة الحجز لمده شهرين على موقع «مسكن»، بداية من ٣٠ يونيو ولمدة شهرين، ويتم الحجز دون أى أسبقية من أى نوع، ويكون من خلال الموقع الإلكترونى الخاص بهيئة المجتمعات العمرانية.

وأما عن شروط حجز شقق Valley towers بحدائق أكتوبر، فتتمثل فيما يلي:

١) أن يكون المتقدم للحجز شخصاً طبيعياً مصرى الجنسية.

٢) ألا يقل سن المتقدم عن ٢١ عاما فى تاريخ الطرح وان يكون له أهلية التصرف والتعاقد.

٣) لا يحق للأسرة «الزوج، الزوجة، والأولاد القصر» التقدم لحجز أكثر من وحدة.

٤) الوحدات السكنية المعروضة للبيع مخصصة للاستخدام السكنى فقط، ولا يحق للمشترى أو خلفه العام أو الخاص تغيير الاستخدام المخصص من أجله الوحدة.

٥) فى حالة مخالفة الغرض السكنى يتم تطبيق اللائحة العقارية للهيئة بهذا الشأن، مع فسخ العقد دون تنبيه أو إنذار أو استصدار حكم قضائى واتخاذ الإجراءات المترتبة على فسخ العقد.

٦) يعتبر التقدم على أى من الوحدات السكنية الواردة بتلك الكراسة قرينة قاطعة بالقبول لكافة ما ورد بالكراسة.

٧) يعتبر التقدم قرينة قاطعة بالقيام بالمعاينة والعلم التام بالموقع محل الطرح كما يعتبر بمثابة موافقة على تخصيص أى من الوحدات المتاحة والمطروحة بكراسة الشروط من حيث «النموذج – المساحة – الدور – إلخ» ٨) ما لم يرد بشأنه نص خاص فى تلك الشروط تخضع للأسس والقواعد المعمول بها بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وكافة القوانين ذات الصلة واللائحة العقارية وتعديلاتها المعمول بها بالهيئة والأجهزة، وكذا كافة القرارات والقواعد المتبعة فى هذا الشأن دون اعتراض الراسى عليه الوحدة حاليا أو مستقبلاً.

مشروع «Valley towers» بحدائق أكتوبر خطوات حجز شقق فالى تاورز بحدائق أكتوبر

١ – الدخول على الموقع الإلكترونى لهيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان.

٢ – إنشاء حساب على هذا الموقع بالاسم والرقم القومي.

٣ – الضغط على «حجز وحدة سكنية»

٤ – ملء البيانات المطلوبة.

٥– استخراج رقم استمارة للحجز.

٦– بهذا الرقم يتم التوجه إلى بنك التعمير والإسكان وسداد مبلغ جدية الحجز ١٥٠ ألف جنيه.

٧– إضافة إيصال سداد المقدم على الموقع الإلكترونى مرة أخرى. ٨– الانتظار حتى موعد القرعة العلنية.

«سكاى أبوظبى» تبدأ الأعمال الإنشائية لـ«Bluetree» ثالث مشروعاتها فى مصر

أعلنت شركة سكاى أبوظبى للتطوير العقاري- الذراع العقارى لمجموعة دايموند الإماراتية- عن بدء الأعمال الإنشائية لمشروع Bluetree بمنطقة الجولدن سكوير بمدينة القاهرة الجديدة، وهو ثالث مشروعات الشركة فى مصر، وأولى مشروعاتها بالتجمع الخامس، وذلك فى إطار حرص الشركة على دعم المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ٢٠٥٢، لاستيعاب الزيادة السكانية، وفى ضوء ثقة الشركة بالسوق العقارى المصرى وحرصها على تطوير مشروعات تحقق قيمة مضافة للقطاع.

جاء ذلك على هامش زيارة وفد من الصحفيين وممثلى وسائل الإعلام لموقع مشروع Bluetree بمدينة القاهرة الجديدة للإعلان عن إطلاق الأعمال الإنشائية ووضع حجر الأساس للمشروع، بحضور قيادات شركة سكاى أبوظبى للتطوير العقارى على رأسهم المهندس عبد الرحمن عجمي، الرئيس التنفيذي، ومصطفى صلاح، رئيس القطاع التجارى للشركة.

وتعتزم شركة سكاى أبوظبى للتطوير العقاري، إنفاق استثمارات ضخمة على الأعمال الإنشائية لمشروع Bluetree خلال الفترة المقبلة مما ينعكس على زيادة مساهمة القطاع العقارى فى الناتج المحلى الإجمالي، وتوفير المزيد من فرص العمل المباشرة غير المباشرة، وفى الوقت نفسه تعزيز ثقة العملاء فى شركة سكاى أبوظبى بتسليم الوحدات فى المواعيد المخطط لها ووفق أعلى مستويات الجودة فى التصميم والتنفيذ مع مراعاة المعايير البيئية للحفاظ على البيئة، ونجحت إدارة شركة سكاى أبو ظبى للتطوير العقاري، خلال الفترة الماضية فى الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية قبل بدء الأعمال الإنشائية بمشروع Bluetree.

وفى إطار حرص الشركة على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء، تعاونت «سكاى أبوظبي» مع شركةJZMK – إحدى كبرى شركات التصميم المعماري- لوضع تصميم عمرانى مميز لمشروع Blue Tree إضافة إلى تطوير حلول تقنية صديقة للبيئة وتطوير حلول مستدامة.

ولضمان تنفيذ المشروع وفق أعلى مستويات الجودة، تعاقدت شركة سكاى أبوظبى مع شركة الاستشارات الفرنسية وهندسة البناء ومزود خدمات التنقل مجموعة إيجس Egisفى مصر- المتخصصة فى قطاعات الاستشارات الهندسية وإدارة المشروعات- للإشراف على إدارة و تنفيذ مشروع Bluetree، وتمتلك Egis خبرات ضخمة فى الإشراف على تنفيذ كبرى المشروعات داخل وخارج مصر، و أنجزت العديد من المشروعات الرئيسية فى العديد من القطاعات، منها قطاع السكك الحديدية، وقطاع مشروعات المياه والطاقة، وقطاع الطيران، وقطاع الإنشاءات بالتعاون مع مختلف المطورين العقاريين.

ويعد مشروع Bluetree ثالث مشروعات شركة سكاى أبوظبى للتطوير العقارى فى مصر، ويمتد على مساحة ٥٠ فدانًا بأفضل أراضى منطقة الجولدن سكوير بالقاهرة الجديدة بإجمالى استثمارات ٨ مليارات جنيه، ويتميز المشروع بموقع استراتيجى بالقرب من المحاور والطرق الرئيسية؛ بما فى ذلك الجامعة الأمريكية، ومطار القاهرة الدولى ومصر الجديدة، والنادى الأهلي، وبالقرب من الطريق الدائري، وعلى بعد دقائق قليلة من العاصمة الإدارية الجديدة.

كما يتميز المشروع بتصميم عالمى يضم ١٣٠٠ وحدة سكنية وتجارية وإدارية متنوعة، بالإضافة إلى نادى رياضى اجتماعي، وحديقة مركزية، ومنطقة ألعاب أطفال، ومسارات مخصصة لقيادة الدراجات، كما يُقدم المشروع خدمات ذكية تعزز تجربة السكن والاستثمار.

وقال المهندس عبد الرحمن عجمى الرئيس التنفيذى لشركة سكاى أبوظبى للتطوير العقاري: تستثمر سكاى أبوظبى حاليا نحو ١٢ مليار جنيه فى مشروعاتها بالسوق المصري، فى العاصمة الإدارية والقاهرة الجديدة، وذلك ضمن حزمة الاستثمارات البالغة ١٥ مليار جنيه التى سبق أن أعلنت الشركة عن استثمارها فى السوق المصرية، ونستهدف من خلال هذه الاستثمارات تعزيز مكانتنا فى سوق العقارات وتقديم مشروعات متميزة تلبى تطلعات عملائنا وتسهم فى التنمية الاقتصادية، علاوة على توفير تجربة سكنية فريدة تلبى احتياجات السوق وتتميز بالجودة العالية والتصميم المبتكر.

وقال مصطفى صلاح، الرئيس التنفيذى للقطاع التجارى لشركة سكاى أبوظبى للتطوير العقاري: «يمثل مشروع Bluetree إضافة للقطاع العقارى فى مصر بما يقدمه من تصميم عصرى وضعته شركة JZMK- إحدى كبرى شركات التصميم المعمارى وخدمات متنوعة توفر كل احتياجات السكان، مع مراعاة استخدام أحدث التقنيات فى الإدارة والتشغيل لتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء، وفى الوقت نفسه الحفاظ على البيئة»، مضيفًا أن الشركة نجحت فى تسويق نسبة ٤٠٪ من الجزء السكنى من Bluetree، بمبيعات بلغت نحو ٥ مليارات جنيه، والمتوقع تسليم أولى وحدات المشروع خلال عام ٢٠٢٧.

يشار إلى أن مشروع Bluetree حصل على جائزة «African Property Awards» كأفضل مشروع سكنى فى إفريقيا عن فئة «المشروعات السكنية الأكثر من ٢٠ وحدة لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، لما يتميز بتصميمات فريدة توفر للسكان الخصوصية والهدوء والأمان، وفى الوقت نفسه يقدم خدمات متكاملة وسط مناطق مفتوحة واسعة بنسبة ١٨ ٪ لتوفير أجواء صحية للسكان، ولتطبيق المعايير البيئية للمحافظة على المناخ وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، مما يجعله خيارًا متميزًا للعيش والاستثمار فى القاهرة الجديدة، متجاوبًا مع احتياجات السوق وتطلعات العملاء نحو الرفاهية والراحة، ويمثل نموذجًا يحتذى به فى التنمية العقارية المستدامة والحديثة.

تسريع الطروحات وجذب الاستثمارات على رأس الأولويات..

«سوق المال» يدرج 10 طلبات للتداول بجلسة الوزراء الجدد

كتب- محمد ربيع :

أدت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، الأربعاء الماضي، اليمين الدستورية أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي، وسط رهان عليها لجنى ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادى وتحقيق انتعاشة فى سوق المال خلال الفترة المقبلة.

ويقع على عاتق الحكومة الجديدة المضى قدما فى تسريع وتيرة برنامج الطروحات الحكومية وجذب المؤسسات الدولية للاستثمار فى البورصة إذ أنه على رأس الأولويات خلال الفترة المقبلة، فضلا عن الترويج للفرص الاستثمارية والعمل على جذب مزيد من الاستثمارات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بحسب خبراء سوق المال الذين تحدثوا إلى «البورصجية».

وأكد خبر أسواق المال، أن من أولويات الحكومة الجديدة العمل على تنفيذ استراتيجية تطوير الإطار العام للعمل بالسوق وتشجيع الطروحات، وتطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية، وتطوير قواعد وآليات التداول، وتدشين وتفعيل الأسواق والأدوات المالية الجديدة، والعمل على تنشيط الترويج ونشر الثقافة المالية، وتقديم التدريب فى مجالات الأسواق المالية وتعزيز العلاقات الدولية للبورصة المصرية، فضلًا عن تعزيز دور التكنولوجيا المالية وإدماجها داخل منظومة العمل فى البورصة وأسواق المال.

وأكد باسل أبو غنيمة، خبير أسواق المال، أن التعديلات الوزارية الجديدة ستؤثر بشكل كبير على البورصة المصرية وسوق المال، خاصة فى ظل وجود وزراء ذوى خلفيات اقتصادية قوية لمواجهة التحديات الحالية، ما سينعكس إيجابيًا على أداء البورصة خلال الفترة القليلة القادمة.

وأوضح «أبو غنيمة»، أنه على رأس أولويات الحكومة الجديدة، تسريع برنامج الطروحات الحكومية، كأحد المحاور المهمة لتعزيز الإيرادات والوصول بالإيرادات غير الضريبية إلى 600 مليار جنيه بنهاية العام المالى 2024/2025، لا سيما وأن الحكومة تستهدف أيضًا تخصيص 50% من حصيلة برنامج الطروحات لسداد الديون بغرض تخفيف أعباء الدين.

فيما رأى الدكتور سامح هلال، خبير أسواق المال، أنه على الحكومة الجديدة تلافى السلبيات التى وقعت فيها الحكومات السابقة، وتجاوز الحواجز وإنهاء المقولة السلبية بأن الوزارة تعيش فى جزر منعزلة مع ضرورة التكامل لإنجاز الملفات العالقة، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية بإيجاد حلول خارج الصندوق، وتحقيق معدلات نمو مناسبة والترويج لجذب مستثمرين جدد للبورصة المصرية.

وأوضح «هلال»، أنه على الحكومة الجديدة تنفيذ تكليفات الرئيس السيسى بمواصلة مسار الإصلاح الاقتصادى مع التركيز على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وتعزيز دور القطاعِ الخاص فى تحقيق التنمية المستدامة بالتوازى مع بذل كل الجهود للحدِ من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواقِ وذلك فى إطارِ تطوير شامل للأداء الاقتصادى للدولة بجميعِ القطاعات.

وأشار خبير أسواق المال، إلى أن الملف الاقتصادى يأتى ضمن أولويات الحكومة الجديدة خاصة أنه الشغل الشاغل لجموع المصريين، مؤكدًا ضرورة ضبط آليات السوق بشكل كبير خلال الفترة المقبلة، لا سيما وأن الدولة خطت فى ملف الاستثمار خطوات جادة وعلى الحكومة مواصلة استكمالها.

بينما أكد باسم أحمد، خبير أسواق المال، أن الحكومة الجديدة يقع على كاهلها عدد من القرارات المهمة التى من شأنها تعديل الوضع الاقتصادى مثل تعزيز وضع مصر المالى من العملة الأجنبية، وتعظيم الصناعة لتوفير بديل محلي، والقضاء على أى روتين يعيق الاستثمارات فى مصر.

وتوقع «أحمد»، أن يشهد الاقتصاد المصرى تحسنًا كبيرًا خلال الربع الأول من العام المقبل خاصة فى المؤشرات المالية نتيجة التنسيق الذى من الممكن أن يحدث بين السياستين المالية والنقدية وسيكون ذلك من ضمن أولويات الحكومة.

وشدد خبير أسواق المال، على أنّ من ضمن أولويات الحكومة الجديدة أيضًا إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص والدفع بمزيد من المشاركة أمامه، ومواصلة مسار الإصلاح الاقتصادى والعمل على زيادة محفزات الاستثمار فى الداخل والخارج بما يساعدهم فى خلق فرص عمل جديدة وتحسين بيئة الاستثمار، مشيرا إلى أن مصر تواجه فى هذه المرحلة تحديات كبيرة على الصعيدين الداخلى والخارجي، مما استدعى إجراء تغييرات حكومية شاملة تتماشى مع رؤية القيادة السياسية ومتطلبات المرحلة القادمة.

السوق استعاد عافيته وحجم السيولة ارتفع..

البورصة جاهزة لاستقبال برنامج الطروحات

كتبت- حنان محمد:

تترقب البورصة المصرية، تنفيذ برنامج الطروحات والتى من المتوقع أن يبدأ خلال الشهور القادمة وكان قد كشف الرئيس التنفيذى لصندوق مصر السيادي، أيمن سليمان، عن بدء برنامج الطروحات الحكومية فى البورصة المصرية خلال شهر أكتوبر المقبل.

وقال «سليمان»، إن بداية السنة المالية الجديدة ستشهد انطلاقة كبيرة فى الطروحات العامة، وذلك فى قطاعات الخدمات والتكنولوجيا المالية .

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن تأثير البدء فى برنامج الطروحات إيجابى على البورصة وخاصة بالنسبة للشركات المزمع طرح حصة إضافية فيها وذلك إن تم التسعير بسعر أعلى من سعر السوق الحالي، موضحين أنها تجذب شريحة جديدة من المستثمرين للبورصة بشرط الترويج الجيد للشركات المطروحة، ورأوا أن السوق يستوعب فى الوقت الحالى البرنامج المخطط له حيث أن السوق استعاد عافيته وعاد بعد رحلة قصيرة من جنى الأرباح إلى الاتجاه العام الصاعد.

من جانبه قال محمد جاب الله عضو مجلس إدارة شركة رؤية أون لاين، إنه تنفيذًا لتعليمات صندوق النقد الدولى سيتم استكمال برنامج الطروحات والحقيقة أن السوق يستوعب فى الوقت الحالى البرنامج المخطط له حيث أن السوق استعاد عافيته بالإضافة إلى ارتفاع حجم السيولة.

ورأى أن تأثير البدء فى برنامج الطروحات إيجابى على البورصة خاصة بالنسبة للشركات المزمع طرح حصة إضافية فيها وذلك أن تم التسعير بسعر أعلى من سعر السوق الحالى وإلا كان سلبيًا نتيجة إعادة التقييم وفق الأسعار التى سيتم الإعلان عنها فضلًا عن اجتذاب شريحة جديدة من المستثمرين للبورصة أن تم الترويج الجيد للشركات المطروحة .

ولكنه أكد أنه يبقى السؤال هل ستتخذ الحكومة نهج البيع لمستثمر استراتيجى كما سبق فى محاولة لتوفير العملة الصعبة أم سيتم الطرح للاكتتاب العام متوقعًا، أن يستمر العمل بنظام المستثمر الاستراتيجى مرة أخرى .

ومن جهته أوضح أحمد مرتضى خبير سوق المال، أن الطروحات بالبورصة فرصة ذهبية لتعزيز نشاط البورصة المصرية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب لذا فإن الفوائد الاقتصادية والاستثمارية للطروحات تجعلها أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، ويتعين على المستثمرين والشركات الاستعداد لإقتناص الفرص خاصة خلال هذه المرحلة الهامة لضمان تحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة.

وأشار إلى أن البورصات بطبيعة الحال هى إحدى أدوات التمويل المهمة وأرخص وسائل التمويل فى ظل ارتفاع معدلات الفائده عالميًا و محليًا وبالتالى هى الوسيلة المناسبة لتمويل الشركات الفترة المقبلة وكلما ارتفعت معدلات الفائدة كلما أصبحت البورصة أكثر جاذبية لقيد الشركات .

وفيما يخص الطروحات الحكومية التى أعلن عنها ، والتى من المتوقع أن تتم خلال بدايات السنه المالى الجديد بشكل تدريجى فمن المتوقع ان ينعكس ذلك بالايجاب على السوق خاصة على القطاعات المستهدفة بالطرح .

ورأى أن أحجام التداول الحالية التى تقارب الـ ٣ مليارات جنيه بداية جيدة نحو طرح شركات جديدة بالسوق ويفضل ان نبدأ تدريجيًا بذلك خاصة مع عودة المستثمرين الأجانب للشراء مرة أخرى .

وشدد على إنه من الضرورى القيام بحملات ترويجية وتوعية بالبورصة وذلك بهدف جذب المزيد من الأفراد المصريين خاصة فى ظل ضعف أعداد الأفراد المتعاملين بالسوق مقارنة بالأنشطة المصرفية الأخرى وتعداد السكان حيث أن من المتعارف عليه بالأسواق كلما تعددت فئات المستثمرين كلما أصبح السوق أكثر جاذبية للمستثمر الخارجى وذلك بهدف تشجيع الأفراد بشكل أكبر فى ضخ الاستثمارات بالبورصة لتكون حافزًا له بديلا عن الأوعية الادخارية ذات العائد الثابت .

وتوقع أن يكون أداء السوق إيجابى الفترة المقبلة خاصة مع استمرار البنك المركزى فى سياسته نحو إتباع سياسة مرنه بشأن سعر صرف وبالتالى خلق زخم شرائى حقيقى وإتجاه الحكومة نحو طرح مزيد من الشركات . وفضل ان يشمل الطرح جزء لمستثمر استراتيجى وجزء بالسوق الثانوى وذلك بهدف جذب استثمارات خارجية وإضافة عمق بقيم وأحجام التداولات.

أعلى من توقعات الأسواق..

بيانات التضخم الأوروبى تربك سياسة الفائدة

كتب محمود نبيل:

أصدر مكتب الإحصاءات الأوروبى البيانات الأولية لمؤشر أسعار المستهلكين السنوى (معدل التضخم) فى منطقة اليورو خلال شهر يونيو السابق، والتى أظهرت تسجيل التضخم السنوى ما يعادل ٢,٥٪ لهذا الشهر، ما جاء متوافقًا مع التوقعات التى رجحت تباطؤ نمو التضخم فى منطقة اليورو إلى ٢,٥٪، فيما سجلت قراءة التضخم لشهر مايو نحو ٢,٦٪.

وأظهرت البيانات، على مستوى التضخم الأوروبى الأساسي، تسارع نمو مؤشر أسعار المستهلكين السنوى بقيمته الأساسية، ليصل إلى ٢,٩٪ بشهر يونيو، ما جاء أعلى من توقعات الأسواق التى أشارت لتسجيل مؤشر التضخم الأساسى فى منطقة اليورو نحو ٢,٨٪، فى حين سجلت القراءة السابقة لمعدل التضخم الأساسى نحو ٢,٩٪ خلال مايو السابق.

ويقيس مؤشر أسعار المستهلكين التغير فى أسعار السلع التى يستهلكها الأفراد، وهو ما يعتبرطريقة معبرة لتحديد التغير فى اتجاهات الشراء ومعدلات التضخم بمنطقة اليورو، فضلًا عن كونها عاكسة لاتجاه معدلات التضخم بوجه عام .

وتبدو معدلات التضخم على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بتقييم العملة، إذ أن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى رفع البنك المركزى الأوروبى لمعدلات الفائدة، كما تعد العلاقة بين معدلات التضخم و الفائدة مهمة لمعرفة مدى تأثير بعض المؤشرات مثل: مؤشر أسعار المستهلكين على الأسواق والاستثمارات.

من جانبها، رأت شبكة «سى إن بى سي» أن المستثمرين سيقومون فى الوقت الحالى بتحليل ما تعنيه أحدث البيانات لمسار أسعار الفائدة فى منطقة اليورو، خاصةً وأن التقلب فى مؤشر أسعار المستهلك كان أمرًا متوقعًا منذ فترة طويلة هذا العام، مع تراجع التأثيرات الأساسية المتقلبة الناجمة عن سوق الطاقة.

وفى يونيو الماضي، بلغ معدل تضخم أسعار الطاقة فى منطقة اليورو على أساس سنوى ٠,٢٪، وهو تحول حاد عما كان عليه فى وقت سابق من العام عندما شهد القطاع قوة انكماشية قوية.

وقال نائب رئيس البنك المركزى الأوروبي، لويس دى جيندوس، للشبكة الأمريكية إنه فى حين أن البنك المركزى واثق من أن التضخم سوف يقترب من هدفه البالغ ٢٪، فإن الأشهر المقبلة ستكون بمثابة «طريقًا وعرًا» ولا يوجد «مسار محدد مسبقًا» لخفض التضخم.

ورأى كايل تشابمان، محلل أسواق العملات الأجنبية فى مجموعة بالينجر، أنه باستثناء الانخفاض الطفيف فى أسعار المواد الغذائية، كان أحدث مؤشر لأسعار المستهلكين «تكرارًا فعليًا لبيانات مايو»، مشيرًا إلى أن هذه البيانات ستسيطر على اجتماع البنك المركزى الأوروبى هذا الشهر.

وقال تشابمان: «إن الثبات فى تضخم الخدمات قد يبدأ فى أن يصبح مصدر قلق حقيقى لواضعى السياسات، مما يعيق العمل على خفض أسعار الفائدة، خاصة فى ظل ارتفاع نمو الأجور وانخفاض البطالة».

وأضاف: «لم يكن هناك اتجاه هبوطى ملموس فى تضخم الخدمات هذا العام، ومن غير المرجح أن يخفض البنك المركزى الأوروبى أسعار الفائدة بشكل كبير حتى يظهر ذلك».

وأشار تشابمان إلى أن توقعات أسعار الفائدة ستعتمد على بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلى الفصلية لموظفى البنك المركزى الأوروبي، وما إذا كانت ستتحرك نحو الأعلى.

«الإسكندرية للأدوية» تستهدف تحقيق أرباح بقيمة 377 مليون جنيه

اعتمدت شركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية، الموازنة التقديرية للعام المالى المقبل ٢٠٢٤- ٢٠٢٥.

وقالت الشركة، إنها تستهدف تحقيق صافى ربح بنحو ٣٧٧ مليون جنيه خلال العام المالى المقبل، مقابل ٢٢٥ مليون جنيه متوقع تحقيقها بنهاية العام المالى الجاري.

وتسعى لتحقيق إيرادات النشاط بنحو ٢,٧٣ مليار جنيه خلال العام المالى المقبل، مقابل ٢,١ مليار جنيه متوقع تحقيقها بنهاية العام المالى الجاري.

وتستهدف الموازنة الاستثمارية للشركة خلال العام المالى المقبل استثمار نحو ٧٩ مليون جنيه تمول ذاتياً، لشراء آلات إنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية وكذلك لإحلال وتجديد للآلات للمحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة، وتطوير مخازن الكيماويات والتعبئة والتغليف.

يشار إلى أن الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية، حققت صافى ربح بلغ ٢٠٦,١١ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية أبريل ٢٠٢٤، مقابل ١١٥,٠٦ مليون جنيه أرباحاً خلال الفترة نفسها من العام المالى الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الفترة إلى ١,٦٦ مليار جنيه بنهاية أبريل الماضي، مقابل ١,٣ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

«سيتى للتحاليل» تعين مستشاراً لدراسة قيمة الاستحواذ على «كايرو لاب»

وافق مجلس إدارة سيتى للتحاليل الطبية على تعيين مستشار مالى مستقل ثان لدراسة القيمة العادلة لسعر الاستحواذ على معامل كايرو كلينيكال لاب.

وأوضحت الشركة، أن ذلك يهدف التحقق من دقة التقديرات المالية المقدمة، وتقديم رؤية إضافية تساعد فى فهم أعمق للتأثيرات المالية للدراسة، ومراجعة الامتثال للمعايير المالية الدولية والمحلية فى إعداد الدراسة.

وأشارت الشركة إلى أنه تم تعيين شركة الأعمال والاستشارات المالية فاكت لعمل دراسة القيمة العادلة لسعر عملية الاستحواذ على معامل كايرو كلينيكال لاب، على أن يقوم بإعداد تقريره قبل نهاية شهر يوليو الجاري؛ وذلك لإتمام الاستحواذ فى موعده.

كما وافق المجلس على اعتماد تقرير لجنة الاستثمار عن الفحص النافى للجهالة لشراء معامل كايرو كلينكيال لاب.

وبحسب التقرير، تم التأكد من الإيرادات السنوية البالغة ٣٦,٦٢ مليون جنيه عن ٢٠٢٣.

يقترب من «دورى يلو»..

«إغراءات المملكة» تقف أمام عودة «حجازى» للأهلى

كتب: عادل حسن

يسعى أحمد حجازي، مدافع المنتخب الوطنى ولاعب اتحاد جدة السعودى لحسم مصيره خلال الانتقالات الصيفية الجارية بعد أن ترددت أنباء قوية عن خروجه من نادى الاتحاد وتحوله لأحد الأندية الأخرى فى وقت تم ربط أسمه بالنادى الأهلى باعتباره أحد أبناء المارد الأحمر وسبق وأن تألق بين صفوفه.

وكشفت تقارير عن اتفاق حجازى مع ناديه الجديد، فى ظل سعى الاتحاد السعودى لإحداث ثورة فى ملف لاعبيه الأجانب بعد الموسم المخيب فى ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وقد قرر حسب العديد من المصادر إبقاء ٣ منهم فقط هم كريم بنزيما ونجولو كانتى وفابينيو.

ويعد حجازى أحد أفضل المدافعين فى الدورى السعودي، وقد ارتبط بعدة أسماء منذ الحديث عن نية الاتحاد التخلى عنه، رغم ارتباطه معه بعقد يمتد حتى صيف ٢٠٢٦، أبرزها الأهلى وبيراميدز المصريين والشباب السعودي.

صحيفة عكاظ السعودية فجرت مفاجأة مدوية بالكشف عن توصل حجازى لاتفاق مع نادى نيوم على اللعب له فى دورى الدرجة الأولى السعودى الموسم القادم «دورى يلو»، مشيرة إلى أن العقد سيمتد لموسم واحد مع إمكانية التجديد لآخر.

نيوم كان قد ضم البرازيلى رومارينيو نجم الاتحاد السابق وتعاقد مع المدرب بيركليس شاموسكا لقيادته فى دورى يلو الموسم القادم.

من جانبه أكد أحمد حجازي، قائد اتحاد جدة، أنه يملك عروضًا سعودية وخارجية، مشيرًا إلى موقفه من العودة للأهلى المصري.

ويرتبط حجازى بعقد مع الاتحاد حتى يونيو ٢٠٢٦، بعدما انضم للعميد فى أكتوبر ٢٠٢٠.

لكن تقارير صحفية سعودية، أكدت خلال الأيام الماضية رحيل حجازى عن قلعة العميد، واتفاقه مع مسؤولى نيوم، أحد الصاعدين إلى دورى «يلو».

وقال حجازى عن مستقبله: «حتى الآن أنا لاعب فى صفوف الاتحاد، وهناك عامان فى عقدي، والقرار فى يد إدارة النادي، والمسؤولون لم يبلغونى بأى شيء».

وأضاف «قرأت أخبارًا كثيرة حول مستقبلي، وهذا أمر طبيعى بالنسبة لى كلاعب من الممكن أن يرحل عن ناديه. صحيح أن هناك أندية تتصل بوكيلى لمعرفة موقفي، لكن هناك من يجتهد وينشر أخبارًا غير صحيحة».

وتابع المدافع الدولي المصرى «العروض المقدمة لى من أندية سعودية وأيضًا من خارج المملكة. القرار ليس فى يدي، لكنى منفتح على هذه العروض».

وعن سبب تلقيه عروضًا رغم أن عقده مازال ساريًا، رد بقوله «الموسم الماضى لم يكن ناجحًا للاتحاد، والجماهير ترى أنه يجب رحيل بعض اللاعبين لتعويضهم بنجوم أفضل، وهذا حقهم، وعلينا تقبله».

وتابع «لكن الموسم الماضى من أنجح المواسم بالنسبة لى على الصعيد الشخصي؛ لأنى كنت عائدًا من إصابة كبيرة، وفى غضون ٣ شهور، لعبت ٢٥ مباراة فى بطولات كبرى، ولم أحصل على راحة».

وعن إمكانية عودته للأهلى المصري، علق «علاقتى جيدة بجماهير ومسؤولى الأهلي. هناك تواصل واحترام متبادل، لكن لا شيء رسمى بخصوص العودة حتى الآن».

وسُئل عما إذا كان يرغب فى العودة، فرد بقوله «من لا يحب اللعب لأكبر نادٍ فى أفريقيا؟.. قضيت عامين رائعين مع الفريق، وأرحب بالعودة، لكن الكلمة لنادى الاتحاد».

وعن تقييمه لتجربته مع الاتحاد، قال «تجربتى ناجحة جدًا. تمكنا من إعادة الفريق لمنصات التتويج، رغم أنها كانت نقلة مفاجئة لى كونى كنت ألعب بالدورى الإنجليزي. من أول يوم الجماهير كانت سعيدة بوجودى وأنا أيضًا».

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

7-7 -2024
NO.328

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

الأزمات عرض مستمر فى «جبلاية الكرة المصرية»

كتب- ابراهيم عبد العظيم:

منذ أن تولى جمال علام مهام مجلس إدارة الإتحاد المصرى لكرة القدم هو ومجلسه الموقر، استبشر جميع من داخل المنظومة الرياضية خيراً به وأنه قادراً على حل جميع مشكلات الكرة المصرية وإزالة أى خلافات قائمة بين الأندية والنهوض بها مجدداً لمنافسة أقوى الدوريات ، ولكن ما حدث و ما يحدث كان غير متوقع بالمرة.

البداية منذ أن تم تعيين مجلس إدارة الاتحاد فى يناير ٢٠٢٢ أى منذ أكثر من عامين ، ولكن لم تشهد الساحة الرياضية جديداً ، حيث نشبت أزمات بين الأندية والاتحاد بسبب عدد من القرارات التى يتم إتخاذها أو أزمات تحكيمية تضر بالأندية المشاركة فى البطولة الأقدم على الإطلاق.

وكانت هناك عدة أزمات أبرزها كان تعيين روى فيتوريا لقيادة تدريب منتخب مصر من أجل تحقيق حلم الجماهير المصرية والحصول على بطولة أمم أفريقيا والوصول إلى كأس العالم ولكنه ودع البطولة الأفريقية من دور الـ١٦ على يد منتخب الكونغو عندما خسر فى ركلات الترجيح بعدما قدم المنتخب مستوى سئ فى النسخة ليقرر إتحاد الكرة إقالته وتعيين حسام حسن خلفاً له ما أدى إلى مطالبة فيتوريا بعقدة كاملاً وعدم التوصل لحل وسط بسبب أزمة الدولار التى تشهدها البلاد ما أدى إلى لجوئ المدير الفنى للفيفا لمطالبته بالحصول على الشرط الجزائى المتواجد فى العقد بينه وبين الاتحاد .

كما يوجد أزمات أخرى من قبل الاتحاد والأندية وهى عدم التواصل مع فريق النجوم أحد أندية القسم الثانى من أجل الحصول على حقة فى أزمته مع فريق بيراميدز ، وأستمرت الأزمات حتى وصلت إلى فريق الزمالك أحد أعمدة الكرة المصرية، حيث كان قد أصدر مسؤولى الزمالك بيان بعدم لعب مباراة فريقه أمام الأهلى فى الجولة ٢٧ من الدورى نظراً للظلم الذى تعرض له الزمالك على حسب قول رئيس النادى حسين لبيب.

كما إستمرت الأزمات مع فريقى سموحة وبيراميدز بسبب المباراة التى تم إلغائها بعد نشوب حريق فى الكابلات الخاصة بالمقصورة الرئيسية وعلى أثرها قررت لجنة المسابقات إعادة المباراة بنفس التوقيت التى إنتهت به المباراة دون إبلاغ مسؤولى الفريقين بوقت كاف ما أدى إلث حالة من الاستياء لدى الفريقين ،بالإضافة إلى وجود أيضا حالة من الاستياء لدى مسؤولى فريق البنك الأهلى الذى كان يستعد لمواجهة سموحة وعلم بتأجيل المباراة قبلها بساعات قليلة فقط.

وكان أيضاً أعلن مسؤولى أندية بلدية المحلة والمقاولون العرب والاتحاد السكندرى وسيراميكا كليوباترا إستيائهم من اتحاد الكرة بسبب تكرار الأخطاء التحكيمية فى مبارياتهم دون التحقيق فى تلك القرارات التى تؤثر عليهم.

نجوم الطرب العربى يطوفون مصر والعالم..

«العلمين» و«الساحل» زينة حفلات الصيف

كتبت: ليلى أنور

باقة كبيرة من الحفلات الغنائية التى يحييها ألمع وأكبر نجوم الطرب فى العالم العربى فى صيف ٢٠٢٤، ومن أبرز الحفلات حفل النجمة القديرة ميادة الحناوي، والتى تعيش حالة من النشاط الفنى وتحيى حفلًا غنائيًا يوم ٢٨ من يوليو الجاري، ضمن احتفالات أعياد بيروت، ومن المقرر أن تقدم لجمهورها باقة من أبرز أغانيها المميزة.

وخلال التقريرالتالى ترصد «البورصجية» أشهر الحفلات لموسم الصيف ٢٠٢٤:

حفلات العلمين

تشهد مدينة العلمين الجديدة استقبال النسخة الجديدة من مهرجان العلمين الذى يُقام تحت شعار «العالم علمين»، من ١١ يوليو حتى ٣٠ أغسطس، بإقامة ١٠ حفلات غنائية وموسيقية لكبار نجوم الأغنية والموسيقى فى العالم العربي، بينهم: «الكينج» محمد منير، الموسيقار عمر خيرت، المطربة سعاد ماسي، المطربة ديانا حداد، المغنى ويجز.

حفلات الساحل الشمالى

وتنطلق حفلات الساحل الشمالى على مدى شهر يوليو وأغسطس و سبتمبر، بأصوات كبار المطربين، أبرزهم الذين أعلنوا عن إقامة حفلات غنائية لهم بالساحل الشمالى هذا العام، نجم الأغنية الشعبية حكيم، وليد توفيق ، وتامر حسنى وغيرهم.

آمال ماهر وفؤاد عبدالواحد

أعلنت الشركة المنظمة لحفلتى الفنانة آمال ماهر والفنان فؤاد عبد الواحد، فى مدينتى «الطائف» بالمملكة العربية السعودية، وذلك يوم ١١ يوليو المقبل، والثانى يوم ١٢ يوليو فى مدينة «أبها»، ويشاركها فى هذا الحفل الفنان فؤاد عبد الواحد.

فى الوقت نفسه، تستعد الفنانة آمال ماهر، لإحياء حفل غنائى آخر ضمن حفلات مهرجان قرطاج الدولى فى دورته الـ ٥٨، المقرر إقامته فى تونس بداية من ١٨ يوليو، وحتى ١٧ أغسطس من العام الجاري.

عبد المجيد عبدالله

يحيى الفنان عبد المجيد عبدالله حفلًا غنائيًا ضخمًا، على مسرح جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، يوم ١٦ من أغسطس، ضمن سلسلة حفلات جولة المملكة.

ونشرت شركة روتانا للصوتيات والمرئيات - عبر حسابها الرسمى بتطبيق انستجرام- بوستر حفل عبد المجيد عبدالله، معلنة عن طرح تذاكر الحفل قريبًا.

وعادا عبد المجيد عبدالله، بعد فترة غياب طويلة بألبوم من ٢٢ أغنية، بالتعاون مع عدد كبير من الشعراء، وهم: «تركى آل الشيخ، الجادل، واحد، فهد المساعد، سعود البابطين، عبد الرحمن العثمان، العالية، حسن عبد العزيز، أحمد الصانع»، والملحنين: «طارق محمد، ياسر بوعلي، مبهم، عبد الرحمن العثمان».

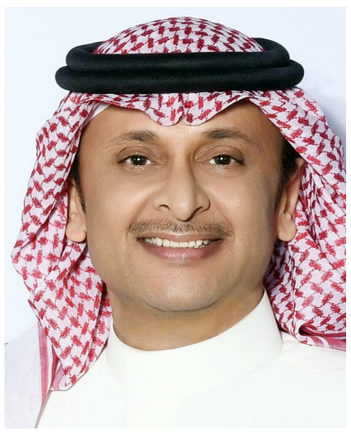

فرقة كاريوكي

أعلنت الشركة المنظمة لحفل فرقة كاريوكي، أسعار التذاكر للحفل المقرر إقامته يوم ١٣ من الشهر الجاري، باستاد الأكاديمية البحرية بالإسكندرية.

وأصدر الفنان أمير عيد، بيانًا صحفيًا؛ للرد على الحملات التونسية المطالبة بإلغاء حفل فرقته «كاريوكي»، فى مهرجان دقة، بدولة تونس، يوم ٣ يوليو ٢٠٢٤؛ بسبب مشاركته فى إعلان لإحدى الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي.

وقال أمير عيد، فى بيانه: «فى إطار ما أثير مؤخرًا من حملات تطالب بمنع مشاركة كايروكى فى مهرجان دقة بتونس، أود توضيح الآتي: لطالما كانت تونس وما زالت وستظل من البلاد المحببة لقلبي، ويعود ذلك إلى حبى لها ولأهلها ولثقافتهم وذوقهم وتاريخهم الثري».

كارول سماحة

تستعد الفنانة كارول سماحة لإحياء حفل جديد فى كندا ضمن حفلات موسم صيف ٢٠٢٤، وذلك يوم ٢٠ من شهر سبتمبر المقبل.

ونشرت كارول سماحة بوستر الحفل من خلال حسابها الرسمى على موقع إنستجرام ، وكتبت معلقة: «هل أنتم مستعدون.. انتظرونى بحفل كندا يوم ٢٠ سبتمبر فى مساء مليء بالغناء».

وأحيت الفنانة كارول سماحة، حفلاً غنائياً ساهراً ليلة الجمعة ٢١ يونيو الماضي، ضمن سلسلة حفلات مهرجان موازين للموسيقى والغناء .

وائل كفوري

تحت شعار «كامل العدد» تستعد النجم وائل كفورى لإحياء حفلا غنائيًا ضخمًا ضمن حفلات مهرجان قرطاج فى دورته الـ٥٨ بتونس، يوم ١٩ يوليو الجارى، وكشفت إدارة المهرجان عن نفاد التذاكر من فئة الكراسي

يذكر أن آخر أعمال الفنان وائل كفوري، أغنية «حلو الحب» الذى طرحها مؤخرًا، عبر قناته الرسمية على موقع الفيديوهات الشهير «يوتيوب»، وحققت الأغنية نجاحًا كبيرًا.